

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثانية

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في ١٤/رجب/١٤١٦ هجرية الموافق ٦/١٢/١٩٩٥ ميلادية .

(الجلد ٣٣)
(العدد ٢)

- جدول الاعمال -

الصفحة

٣ - أ . الاستماع الى خطاب الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦ يلقيه معالي وزير المالية . ٢٣

ب . احالة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦ ، على اللجنة المختصة .

٤ - انتخاب لجان المجلس الدائمة وفق أحكام المواد (٣٦،٢٨،٢٦) من النظام الداخلي لمجلس النواب : -

أ - اللجنة المالية

ب - اللجنة القانونية

ج - اللجنة الادارية

د - لجنة الشؤون الخارجية

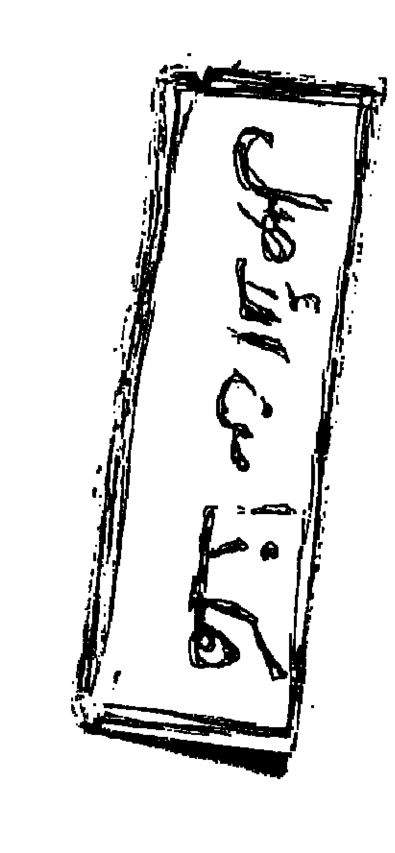
هـ - اي لجنة اخرى يقرر المجلس تشكيلها ، عملاً باحكام المادة (٢٧) من النظام الداخلي .

علماً بان هناك لجان تم تشكيلها من قبل المجلس في دورات سابقة وهي كما يلي : -

١. لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين
٢. لجنة الزراعة والري
٣. لجنة الصحة وسلامة البيئة
٤. لجنة التربية والتعليم
٥. لجنة فلسطين والأراضي العربية المحتلة
٦. لجنة الريف والبادية
٧. لجنة استراتيجية الطاقة والمياه .

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . ٣٩

عينت يوم السبت القادم تاريخ ١٩٩٥/١٢/٩ الساعة العاشرة صباحاً .



محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ١٩٩٥/١٢/٦ ميلادي ، عقد مجلس (النواب جلسته الثانية) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة (**معالي المهندس سعد هايل السرور**) وحضور امين عام مجلس الامة السيد (**حكم خير**)

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : لا احد

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :

نادر الظهيرات ، عبد موسى النهار، د.هاني حجازين ، محمود الهويمل، د . بسام العموش .

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة :

صالح شمواطه ، د . عبد الله العكايله ، د. صالح ارشيدات ، طلال عبيدات ، ابراهيم شحده . جمال الصرايره .

وحضر من الحكومه

١- سيادة الشريف زيد بن شاكر : رئيس الوزراء ووزير الدفاع

٢- معالي السيد عبد الرؤوف الروابده : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .

٣- معالي الدكتور خالد الكركي : نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام .

٤ - معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الشباب .

٥ - معالي السيد باسل جردانه : وزير المالية .

٦ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي : وزير الخارجية .

٧- معالي المهندس سمير قعوار : وزير النقل .

٨ - معالي السيد جمال الخريشا : وزير الدولة .

٩ - معالي المهندس علي ابو الراغب : وزير الصناعة والتجارة .

١٠- معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير المياه والري .

١١ - معالي الدكتور عبدالسلام العبادي :وزيرالاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١٢ - معالي السيد سلامه حماد : وزير الداخلية .

١٣- معالي الدكتورة ريما خلف الهنيدي : وزير التخطيط .

١٤ - معالي الدكتور عبد الرزاق النسور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

١٥ - معالي السيد عادل القضاه : وزير التموين .

١٦- معالي المهندس منصور بن طريف : وزير الزراعة .

١٧- معالي الدكتور راتب السعود: وزير التعليم العالي .

١٨- معالي السيد هشام التل : وزير العدل .

١٩- معالي الدكتور عبدالمجيد العزام : وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

٢٠- معالي الدكتور نادر ابو الشعر: وزير العمل .

٢١- معالي المهندس سمير الحباشنه : وزير الثقافة .

٢٢- معالي الدكتور محمد ابو عليم: وزير الدولة .

٢٣- معالي السيد طه الهباهبه : وزير الدولة .

٢٤- معالي الدكتور محي الدين توق:
وزير التنمية الادارية .

٢٥- معالي السيد سميح دروزه :
وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٢٦ -معالي السيد عبدالاله الخطيب:
وزير السياحه والاثار .

٢٧- معالي السيدة سلوى المصري:
وزير التنمية الاجتماعية .

* وحضر من الامانه العامه :

١ - السيد نذير عطيات
٢ - السيد علي الحسبان
٣ - السيد محمد الرديني
٤ - السيد غسان النجداوي



معالي رئيس المجلس :
بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب مكتمل اعلن بدء الجلسه .
السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : يعفى .

السيد الامين العام :
٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات
١ - طلب معذره مقدم من معالي السيد نادر الظهيرات .
٢ - طلب معذره مقدم من سعادة السيد عبد موسى النهار .
٣ - طلب معذره مقدم من سعادة الدكتور هاني حجازين .
٤ - طلب معذره مقدم من سعادة السيد محمود الهويمل .
٥ - طلب معذره مقدم من سعادة الدكتور بسام العموش .

معالي رئيس المجلس :
الزملاء الافاضل كما هو موجود في جدول الاعمال الموزع لديكم هناك بند الاستماع الى خطاب الموازنة احالة مشروع قانون الموازنه ثم تشكيل اللجان . فقط للاجراء الاداري ارجو ان نبدأ بداية في تشكيل اللجان لانه يتبع خطاب الموازنه احالة قانون الموازنة على اللجنة الماليه والمفترض ان تكون اللجان قد اكتمل تشكيلها فارجو ان نبدأ بداية ان سمحتوا ببند تشكيل اللجان قبل البدء في خطاب الموازنة واحالة بند الموازنه . الشيخ سليمان

السيد سليمان السعد :
شكراً معالي الرئيس ، اريد ان اتكلم بكلمة بسيطه اذا سمحت حول ما ظهر من جديد من ارتفاع الاسعار .

معالي رئيس المجلس :
الشيخ سليمان هذه الجلسة ارجو ان تكون جلسة اجرائيه بداية لغاية تشكيل اللجان وسيكون هناك مجال للحديث في اية مواضيع فيما يستجد من الاعمال في الجلسات القادمة ، ارجو ان تأذنوا لي وتعفوني في هذه الجلسة فقط لغاية انتهاء خطواتنا الاجرائيه لان اي حديث قد يثار هنا قد يستدعي الحديث فيه في اللجان ، قد يستدعي احالته الى لجنة ، ارجو ان تأذنوا لنا بانهاء الاجراءات الاداريه لتشكيل هياكل المجلس وخطاب الموازنه وسيكون هناك مجال متسع في بداية كل جلسة لما يستجد من اعمال . فقط اعفوني في هذه الجلسة .

تشكيل اللجان ، كنت قد طلبت من السادة اعضاء المجلس الكريم تسجيل اسمائهم في اللجان التي يرغبون لدى الامانه العامه لدي الان جدول بالاسماء التي سجلت من قبل الزملاء الاعضاء في اللجان الدائمة والمؤقته، ان كنتم ترغبون اقرأ عليكم الاسماء في اللجان بداية الدائمه لتستمعوا الى الاسماء والى الاعداد ثم ترون ما تقرون في هذا الاحتمال نقطة النظام تفضل استاذ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي :
شكراً معالي الرئيس ، انا أؤيد اقتراحك بتقديم بند اللجان على بند تلاوة خطاب الموازنه ولكن هذا الامر يحتاج لموافقة المجلس وهي ناحية اجرائيه نظاميه فقط فأرجو ان يصوت المجلس على الموافقه .

معالي رئيس المجلس: على التقديم؟

السيد عبد الكريم الدغمي :
نعم على التقديم .

معالي رئيس المجلس :
حسناً هل يوافق المجلس على تقديم بند على بند ؟
موافقة . شكراً لك استاذ عبدالكريم .

السيد الامين العام :
٤ - انتخاب لجان المجلس الدائمة وفق احكام المواد (٢٦،٢٨،٣٦) من النظام الداخلي لمجلس النواب : -
أ - اللجنة المالية
ب - اللجنة القانونية
ج - اللجنة الادارية
د - لجنة الشؤون الخارجية
هـ - اي لجنة اخرى يقرر المجلس تشكيلها ، عملاً باحكام المادة (٢٧) من النظام الداخلي .

علماً بان هناك لجان تم تشكيلها من قبل المجلس في دورات سابقة وهي كما يلي : -
١. لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين
٢. لجنة الزراعة والري .
٣. لجنة الصحة وسلامة البيئة
٤. لجنة التربية والتعليم
٥. لجنة فلسطين والأراضي العربية المحتلة
٦. لجنة الريف والبادية
٧. لجنة استراتيجية الطاقة والمياه .

معالي رئيس المجلس :
اللجان زودتني بها الامانه العامه .
اللجنه الماليه سجل بها عشرين زميل من الزملاء وهم السادة التاليه اسمائهم مع حفظ الالقاب هاشم الدباس ، سميح الفرح ، محمد الحنيطي ، علي الشطي ، عبدالحافظ الشبخانبه ، نادر ابو الشعر ، بدر الرياطي ، ذيب انيس، محمد عويضه، علي ابو الراغب ، سمير حباشنه ، سمير قعوار ، منير صوبر ، خالد عبدالنبي ، هاني حجازين ، راتب السعود ، عبد موسى النهار ، فياض جرار ، جميل الحشوش ، توفيق كريشان .
عشرين زميل سجلوا في اللجنة المالية.
اللجنة القانونية يبدو انها تشهد ازدحام (٢٧) زميل من الزملاء سجلوا في اللجنة القانونيه وهم :

د.فوزي الطعيمه، د.ابراهيم زيد الكيلاني ، عبدالباقي جمو ، احمد القضاه ، عبدالله اخوارشيده ، محمد ابو عليم ، مصطفى شنيكات ، مفلح الرحيمي ، احمد الكساسبه ، عبدالروؤف الروابده ، عبدالرحيم عكور، سليمان السعد ، ضيف الله المومني ؛ عبدالعزيز جبر ، احمد الكوفحي، منصور بن طريف ، محمد داوديه ، عبدالهادي المجالي ، عبدالكريم الدغمي ، محمود الهويمل ، عبدالرزاق طبيشات ، هاشم الدباس، عبد المجيد العزام ، طه الهباهبه ، همام سعيد ، محمد الذويب (٢٧) عضو .

اللجنة الادارية سجل فيها (٥) زملاء وهم السادة :

طلال عبيدات، ابراهيم سماره، محمد عوده نجادات ، نواف القاضي ، توفيق كريشان .

لجنة الشؤون الخارجيه (١٨) زميل من الزملاء وهم السادة :

مفلح اللوزي ، حماد ابو جاموس ، عارف البطاينه ، صالح شعواطه ، فواز الزعبي ، محمد الذويب ، انور الحديد ، حمزه منصور، محمد الحاج ، صالح ارشيدات ، بسام العموش ، محمد الزبن ، خليل حدادين ، فرح الربضي، سالم الزوايده ،عبدالمجيد الاقطش، نزيه عمارين ، عبدالكريم الكباريتي .

هذه اللجان الاربعه الدائمه ، بداية هل ترون كما تم التوافق في العام الماضي ان يكون لكل عضو الحق في ان يسجل لجنه دائمه واحده ، هل هذا مناسب ؟

ان كان هذا قرار المجلس هناك بعض الزملاء مسجلين في اكثر من لجنه ، ارجو من الزملاء الذين مسجلين في اكثر من لجنه كما ورد ان يقرروا في اي لجنه يرغبون البقاء فيها الاستاذ بسام حدادين تفضل .

السيد بسام حدادين :

اذا سمحت أرى ان اسجل في لجنة الشؤون الخارجيه .

معالي رئيس المجلس :

لجنة الشؤون الخارجيه ، الاستاذ حاتم

السيد حاتم الغزاوي :

ارجو ضمي في اللجنة القانونية رغم اني سجلت فيها ولم يدرج اسمي فيها .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ هاشم الدباس

الدكتور هاشم الدباس :

يا سيدي لقد سمعت اسمي في لجنتين ارغب البقاء في اللجنة الماليه فقط .

معالي رئيس المجلس :

ماهي اللجنة الثانيه التي سمعت اسمك فيها ؟

الدكتور هاشم الدباس :

اللجنه القانونيه .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً معالي الرئيس ، انا سمعت اسمي في اللجنه القانونيه وانا لم اسجل ولم اتقدم ولا اعترف من سجل اسمي وانا أعتذر عن الدخول في اللجنه القانونيه ، شكراً .

معالي رئيس المجلس :

في اصرار من بعض الزملاء يا استاذ عبد الكريم ، الاستاذ حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس :

شكراً سيدي الرئيس، سيدي الرئيس احب ان اسجل الاخ ابراهيم شحده في اللجنه القانونيه والدكتور عارف البطاينه في

الخارجيه .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ محمد الذويب

السيد محمد الذويب :

يا سيدي ارجو شطب اسمي من اللجنه القانونيه وابقائي في لجنة الشؤون الخارجيه.

معالي رئيس المجلس :

الذويب شطب الاسم من القانونيه ، السيده توجان فيصل .

السيده توجان فيصل :

ارجو ادارج اسمي في اللجنه القانونيه .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور النسور الخارجيه . اي اقتراحات من الزملاء حول اللجان؟ الاستاذ فياض جرار.

السيد فياض جرار :

معالي الرئيس سمعت اسمي في الماليه ارجو شطبه ووضعه في اللجنه الاداريه .

معالي رئيس المجلس: الى الاداريه؟

السيد فياض جرار : نعم

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ابو زنط

السيد عبد المنعم ابو زنط :

شكراً معالي الرئيس اللجنه القانونيه من فضلك .

معالي رئيس المجلس :

اعتقد ان هناك بعض الزملاء مازال مسجلين في اكثر من لجنه في اللجان الدائمه، الاستاذ الكساسبه .

السيد احمد الكساسبه :

شكراً معالي الرئيس ،ارجو تسجيل اسم الشيخ ضيف الله المومني في اللجنه الاداريه .

معالي رئيس المجلس :

.انت مسجل ايضاً في اللجنه القانونيه

السيد احمد الكساسبه

ليس انا انا اقول اسم الشيخ ضيف الله المومني .

معالي رئيس المجلس :

ضيف الله المومني في الاداريه ، ضيف الله المومني في القانونيه ايضاً ، يبقى في القانونيه .الدكتور عوض خليفات

الدكتور عوض خليفات :

ارغب تسجيل اسمي في اللجنه القانونيه اذا سمحت .

الزملاء الحقيقه هناك بعض اللجان مثلاً لدي (٦) اعضاء في اللجنه الاداريه بينما في اللجنه القانونيه قد يصل العدد الى (٣٠) عضو ، وفي الماليه (١٩) وفي لجنة الشؤون الخارجيه (٢٠) فلا اعرف اذا كنتم ترون ان هذه التوزيعه مناسبه للمجلس ولاجتماعات اللجان وخاصة اننا عانينا في بعض اللجان من زيادة العدد مما ادى الى تعذر توفر النصاب في اجتماعات اللجان، والاخ الدغمي كونه كان رئيس اللجنه القانونيه عانى من هذا واخواننا بعض رؤوساء اللجان عانوا من هذا الوضع في الجلسة السابقة لماذا كان هناك اي اقتراحات لمحاولة امكانية تخفيض العدد في بعض اللجان التي عددها زائد الا اذا رأيتم ابقائها على هذا فالقرار للمجلس الكريم، الدكتور عويضه .

الدكتور محمد عويضه :

شكراً معالي الرئيس، اود ان اذكر بالعرف الذي تعارفنا عليه بالدوره العاديه السابقه بان عضو اللجنه اذا لم يداوم على الحضور ثلاث مرات متتاليه يعتبر مشطوب

من اللجنه حكمناً وبالتالي يمكن هذا الامر يمكن ان يحسم القضية خلال اسابيع وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الاستاذ الريضي

الدكتور فرج الريضي :

شكراً معالي الرئيس ، اعتقد أن الزخم سيكون في اول اجتماع وعندما يتم اختيار الرئيس والمقرر لن نجد من يحضر هذه الجلسات انا اقترح ان يكون العدد (٢٠) من البدايه حتى تستطيع ان تكون اللجان فعاله هذه من تجاربنا السابقه كنا نحن عشنا هذه الخبره و شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الاستاذ سليمان السعد

السيد سليمان السعد :

اذكر اننا اتفقنا في الدوره الماضيه انه من تغيب ثلاث مرات بدون عذر بغض النظر ان تكون متتابعه ام لا يشطب من اللجنه وهذا في رايي افضل حل وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الاستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور :

شكراً معالي الرئيس ، اعتقد ان من حق كل نائب ان يكون عضواً في لجنه دائمه على الاقل ، واعتقد ان العدد (٦) في اللجنه الاداريه يكفي وليس بالضروره ان تتساوى اللجان في عدد اعضاء منتسبيها فنحترم رغبة الزملاء النواب ونطبق الاسس التي اتفقنا عليها من قبل لضمان الحصول على ضمان الحصول على النصاب في الجلسات القادمه وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الاستاذ بسام حدادين

السيد بسام حدادين :

شكراً سيدي الرئيس ، انا أريد ان اعالج الموضوع بوضوح اكثر ، واضح ان التركيز على بعض اللجان استهدف المناصب الرئيسيه في هذه اللجان وواضح ان الزخم والتركيز جاء على اللجنة القانونيه لاهميتها ومعلوم اننا بصدد مناقشة النظام الداخلي لاحقاً وستصبح بقية اللجان بنفس اهمية اللجنه القانونيه لكن هناك شعور اتكلم بمنتهى الصراحه والوضوح لدى نواب المعارضه اسلاميين ويساريين من ان هناك استئثار من الزملاء الاعزاء في الاغلبيه البرلمانيه للمكتب الدائم وايضاً تقاسم المواقع في اللجان المختلفه اخاطب الزملاء في الاغلبيه البرلمانيه بكل احترام بان تفسح المجال لممثلين عن المعارضه بتلاوينها ليكون لهم دور في اللجان الدائمه احتراماً لتعددية هذا المجلس وللرأي الاخر واذا كان هناك رغبه بالاستئثار في بقية اللجان ليكن ذلك ولكني اقول لزملائي الاعزاء بان هذا لن يخدم عمل المجلس بالطريقه التي نرغب بها جميعاً .

ادعو سيدي الى ان يفسح المجال بالحوار بما يسمح بتمثيل الجميع باللجان القادمه وعلنا نخفف هذه الزحمه التي من الصعب حلها الا بالتصويت وليس منا من يرضى ذلك ، شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ انور الحديد :

السيد انور الحديد :

سيدي الرئيس من الملاحظ بان الزخم متجه نحو اللجنه القانونيه ، في هنالك اخوان انسحبوا من اللجنه القانونيه ، اقترح

اعادة تلاوة الاسماء واؤكد وجود الاستاذ عبد الكريم الدغمي ضمن هذه اللجنة وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

انا اعطيت العدد بعد الانسحاب، انسحب من اللجنة القانونيه زملاء اثنين الدكتور الدباس والاستاذ محمد الذويب هؤلاء الذين طلبوا الانسحاب من اللجنه القانونيه اذا كان المقصود فيها اللجنة القانونيه وسأتلوا الاسماء متى رغبتم ذلك لكن اذا رغبتم ان يبقي هذا العدد فالقرار اولاً واخيراً للمجلس الكريم . الاستاذ عبد العزيز جبر

الاستاذ عبد العزيز جبر :

شكراً معالي الرئيس ، ليس من حقي الحقيقه ان اطالب بعض الزملاء بالانسحاب من اللجنة القانونيه او غيرها ولكن الرجاء فأني ارجو من معالي الرئيس ان يرجع الى سجل اللجنة في الدورة الماضيه وللنظر من هو الذي كان يداوم ومن هو الذي لم يكن يداوم وكانت تتعطل هذه اللجنة بشهاده رئيسها والاخوان الذين كانوا فيها وبها فعلاً نحضر ساعه وساعه ونصف حتى نكمل النصاب لذلك انا رجائي الحار الاخوان الذين لا يتمكنوا ان ينسحبوا من هذه اللجنه حتى يسير العمل ونحن ولله لسنا حريصين لا على رئاسة ولا على مقرر ولكن حرصنا ان تكون هذه اللجنه فعاله في خدمة هذا المجلس وفي خدمة هذا البلد وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، السيده توجان

السيده توجان فيصل :

نعرف ان التسجيل المكثف في اللجان هو لا غراض انتخاب الرئيس والمقرر هذه تجربه ليست في هذا المجلس بل مر في المجالس السابقه ، فيجب ان نكون هنا في مستوى المسؤوليه لا يحق لاي زميل ان يدخل لجنه واللجنه فريق عمل كي فقط يسجل صوته في اتجاه معين اي في موازنات سياسيه وليس في اداء فعلي داخل المجلس ثم ينسحب بعد ان يعطل اللجنه مراراً الى ان يفصل او ينسحب وحده ، اذا كان هذا هو الهدف يجب ان نتفق الان ادبياً على اجراء معين يسد الطريق امام هذا النوع من الاداء الذي هو لا يرقي الى النوع المطلوب من اللجان ، سأقول ان اي لجنه تبقى الاعداد كما هي لكن اي لجنه ينسحب او يفصل منها ما يزيد على (١٠٪) من اعضائها فوراً تعيد انتخاب رئيسها ومقررها لان هذا فريق عمل وللفريق ان يختار من الرئيس ومن المقرر وليس لمن هو خارج الفريق ان يأتي ويقرر ثم ينسحب وينام هانئاً في بيته ، فارى ان نتفق الان ادبياً ان هذه اللجنه اي لجنه ينسحب منها ما يزيد عن (١٠٪) مباشره يعيد تعيد انتخاب الرئيس والمقرر في ما بينها ويستمر عملها طبيعي هذا لن يأخذ نصف ساعه من احدى جلساتها لكنه يعيد التوازن ويمنع هذا النوع من التصرف اسجل في لجنة وانتخب ثم اذهب واترك اللجنه تعمل كما تشاء .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الشيخ عبد الباقي جمو

السيد عبد الباقي جمو :

شكراً معالي الرئيس ، استمعت الى اخواني منهم من يقول ان الغايه من التسجيل هو التسابق الى رئاسة اللجنة او المقرر لهذه اللجنه ، هذا كلام صحيح ينسحب على الجميع على المنقذ والساكت

واكبـر دليل على هذا مـعظم الاخـوان الذين يسـجلون اسـمـائهم باللجـان بعـد انتـخـاب الرئيس والمقرر لا يحضرون جلسة واحده وانا ازيد اقتراح الاخ عبد العزيز جبر اننا نريد ان ننتج وان نعـمل وان نقـدم شيـئـاً لم نمثلهم لذلك ارجـو الرجـوع الى جلسـات هذه اللجـان حتى نعلم من الذي فـعـلاً كـان يسـجل نفسـه لغـايات انتـخـاب الرئيس والمقرر ومن الذي سـجل نفسه ليـقدم خدمـه ويحضر مناقشات اللجنه وعلى ضوء هذا يجب ان يقرر المجلس وهذا رأيه الا يكون في اللجـان من سـجل للانتـخـاب ثم غـاب والا يسـمح له مطلقـاً ان يسـجل ليـعـرقل عـمل المـجلس وهذا هو الاصوب او نعـود الى قرار المجلس حتى قرر المجلس غير ما قرر وهو الا يزيد عدد اللجنه على (٢٠) عـضـو وهذا كـثـيـر اننا عـانينا كثيرا ، انا اذكر ان اللجنة الواحده كان لا يزيد عـدد اعـضـائهـا على (٧) اعـضـاء امـا الان (٢٠) عضو و (٣٠) عضو ولا يحضر (١٠) من ثلاثين فـارجـو ان نعـود الى سجل قـرارات واجـتـمـاعـات اللجـان حـتى لا نعطل عـمل المجلس .

والنقطه الثـانيــه التي يجب ان يهـتم بهـا المـجلس الكريم وهو ان مـعظم الاعـضـاء يسـجلون في اللجـان الاخـرى ويتـغـيبـون عن الجلسات الضروريه ليحضروا اللجان الفرعيه وهذا امـر مهم جداً لاننا حضرنا اكثر من مرة في اللجنة القـانونيـه وندور على اللجـان الاخـرى كـالمتـسـولين نرجـو الاعـضـاء ان يحـضـروا لحظات بلوغ النصاب ، لذلك نرجـو ان نأخذ بعين الاعتبار ان علينا ان نعـمل لا على ان نتنافس على الصـفـوف الامـامـيـه وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الاستاذ عبد الهادي المجالي

السيد عبد الهادي المجالي :

شكراً معالي الرئيس

اولاً : واضح ان هناك تزاحم على اللجنه القانونيه وانا اخالف الكثيرين الذين يقولون ان التـزاحم بسـبب انتـخـابات رئاسـة اللجنة ومقررها وانمـا التـزاحم لاهمـيـتـهـا ولقناعـة الكثـيـر من النواب ان الدورة الحـاليـه يوجد فيـهـا قـوانين كثيـره يريدون ان يسـاهـموا في صنع القرار من خلال اللجنه ولذلك من خلال سمـاعي من الغـمز واللمز فانا اعلن لجبـهـة العمل الوطني انها ليست مهـتمـة لا برئاسـة اللجنة ولا بمقررها باللجنة والقانونيه ، وانا شخصيـاً اعلن انسحابي من اللجنه القانونيه وشكراً معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس :

شكراً لانسـحابك من اللجنه القـانونيـه ، الاستاذ الزبن .

الدكتور محمد عضوب الزبن :

شكراً مـعـالي الرئيس ، مـعـالي الرئيس الحقيقـه الهـدف من راي الزملاء جميعـاً هو تفعيل دور اللجـان ويحق لكل زمـيل ان يسـجل في اي لجنه يريدها ، ولكني أرى انه من الملائم الى معالي رئيس المجلس يجلس مع اللجان ممن سـجل ويستطيع ان يقنع الجـمـيع من خـلال الحـوار الهـادف البنا ء لتـقليل هذه الاعداد ونصل الى النتيجه المرجوه فاذا كان هذا الاقـتـراح جـائز للرئاسه الكريمـه شـاكـراً لمعاليك وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الشيخ العكور

السيد عبد-الرحيم عكور :

شكراً مـعـالي الرئيس ، انا اقـول ان مـا تفضلت به الاخت توجان صحيح وانا اريد فقط ان اقـتـرح من الان على المـجلس الكريم ان نحدد رئيس اللجنه ومقررها وسنرى كم عـدد الاعضاء الذين سيبقون في اول لقاء للجنه ، فـأنا اقـترح ان يكون الرئيس للجنه الاخ عـبد الكريم الدغـمي بعـيـداً ان اي طلب لجـبـهـة العمل الاسلامي مع اني لست ناطقاً باسمها لكن انا اقـتـرح شـخـصي للاخ عـبد الكريم ان يكون رئيـسـهـا ويقـتـرح المـجلس الكريم المقرر، واعتقد انه في الجلسه الاولى للجنه سنرى ان عـدد الاعـضـاء يتناقص على الاقل ثلثه وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، يا سـيـدي دعـوني اريحـكم من نقـاش هذه ، الآليـه مـحـدده في النظام اليـه انتـخـاب الرئيس والمـقرر مـحدده في النظام وانا اقـدر وجـهـة النظر اذا كـان الانتـهـاء من اقرار الرئيس والمـقرر ينهي اشكاليـه العـدد المـتـضـخم في اي لجنه فنحن ايضـاً نطلب ونتـرجى زمـلائنا اعـضـاء اللجـان بانه بعـد اللجنه يجتمعوا وينتخبوا الرئيس والمقرر وننتهي من هذا لعله بعدها اذا كان يفتح باب تناقص العدد يكون جيد .

الاستاذ داوديه

السيد محمد داوديه :

شكراً مـعـالي الرئيس واضح ان التـزاحم ليس الحرص على انتخاب الرئيس والمقرر ، الواضح تماماً ان الهدف من هذا العدد الكبير للتـسـجيل في اللجنه القـانونيـه هو من قـبل الكتل للحفاظ على ارجحيه داخل هذه اللجان لغايات المـسـتـقـبل وليس لغاية واحده فـقط وهي انتـخـاب الرئيس ، لذلك اذا راجـعـت الاسمـاء ، تلمس ان الكتل مـتـدافـعـه اتجـاه اللجنه القانونيه تحديداً لوضع ارجحيه لها داخل هذه اللجنه ، الامر المناسب والعـملي والمناشـدات التي تتم سـوف لن تؤدي الى نتيجه ، المناسب والعملي ان يتم انسحابات مـتـقـابله من الكتل من المـعـارضـه ومن المـوافـقـه دعـونا نسـمـيـهـا ، الانسـحابات المتقابله قد تؤدي الى الغرض الذي لا تفيد معه المناشده شكراً جزيلاً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الدكتور همام سعيد

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

اقترح معالي الرئيس اولاً هنالك مجموعه من اللجان فيما يبدو انها مناسبه ان نقر هذه المجموعه اولاً ومنها طبعاً كما يبدو لي ان اللجنه المـاليـه ليس عـددها كـبـيـر بالتـالي نكون قد اقرينا اللجان التي لا خلاف عليها والتي ليس فـيـهـا ازدحـام ، امـا في اللجنه القـانونيـه انا اقـترح تأجـيل مـوضـوعـهـا الى الجلسـه القـادمـه ومـعـالي الرئيس يجـتـمع برؤساء الكتل ويجري نوع من التـوفـيق بين هـذه الكـتـل في هذه اللجنه الى العـــــدد المناسب واظن ان هذا يمكن ان يأتي بحل وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ حمزه منصور

الاستاذ حمزه منصور :

ياسـيـدي انا لا ارى مـشـكله الا بعض التحسس من قبل بعض الاخوان ، انا اعتقد ان الوضع الطبـيـعي للجنه ان تكون (٢٠) وزياده الا اذا اصـررنا على حـرمـان بعض

النواب من حقهم في المشاركه في عضوية لجنه ما الماليه والخارجيه في هذه الحدود الاداريه قل عددها. لاعتقاد الكثير من الزملاء بانها ليست فاعله الا ان يثبت المجلس خلاف ذلك ، بقي النواب الاخرون بين خيارين اما ان تفرض عليهم لجنه غير فاعله او لا يرون لها دوراً فاعلاً واما ان يخرجوا من العضويه ، انا اعتقد ان الاقتراح الذي تقدمت به الاخت ترجان فيصل مناسب ونحترم رغبة النواب وليكن (٢٦) او (٢٧) او (٣٠) في اللجنه القانونيه ونطبق المعايير التي نراها مناسبة لضبط التزام النواب ، موضوع السقف انا اعتقد انه مرفوض وليس من حق احد ان يفرض سقف (٢٠) لانه يريد ان يحرم زملاءه من فرصه .

بقيت نقطه اريد ان اشير اليها وهي تعقيب على كلام اخي سعادة النائب بسام حدادين ، انا اقول بصفتي احد نواب المعارضه نحن لا نرجو احد ولا نتوسل احد ولا نطلب موقفاً من احد لا في اللجان ولا في المكتب الدائم نحن جئنا لنعمل بغض النظر عن المواقع التي نحن فيها وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الاستاذ حمزه ليس هناك بأي شكل من الاشكال طرح ان يفرض على اي من الزملاء هذا النقاش لغايات عدم فرض على اي من الزملاء ان يكون في هذه اللجنه او تلك النقاش كله يمتد لغايات التوافق على الرأي الذي يراه المجلس ، الزملاء لنجد مخرج لهذا الموضوع ، الكثير من الزملاء يرغبون الكلام في هذا الموضوع ، الدكتور همام سعيد اقترح ان هناك ثلاث لجان عددها مناسب ان رأيتم هذا مناسباً في ان تقر اللجان الثلاث ويترك فرصه للبحث في موضوع اللجنه القانونيه كان به ، النظام يا اخواني آليته واضحه بالنتيجه ان ما توافقنا نلجأ للاقتراع على اللجان اذا رأيتم ان العدد (٣٠) مناسب فعلى بركته الله ونتوكل على الله .

الدكتور عبد الله النسور

الدكتور عبد الله النسور :

سيدي انا اقترح تلبية رغبة العضو الذي يريد الانضمام الى اللجنه التي يرغب فاذا كانت المشكله هي تحقيق النصاب وانا اعتقد ان هذه هي المشكله الحقيقيه فيصدر المجلس الان حكماً باسقاط عضوية العضو الذي يغيب ثلاث مرات باشعار من الامانه بدون العوده الى المجلس يعني لا يطرح هذا الفصل على المجلس ، بل الامانه تبلغه لقد تجاوز عدد غيابك ثلاث مرات وبناءً على قرار المجلس تعتبر عضويتك منتهيه ، هذا يحقق كل ما تريده هذا هو اقتراحي .

معالي رئيس المجلس :

شكراً الاستاذ الدغمي

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً معالي الرئيس ، الحقيقه احب ان اوضح للاخوه الزملاء حتى ما يكون هنالك تزاحم في اي لجنه بأن اللجنة القانونيه السابقه في الدوره الاستثنائيه قد انهت مشروع النظام الداخلي الجديد لمجلس النواب وهو حسب علمي سيعرض في هذه الدوره بصفه الزاميه لأنه الان موجود في الامانه العامه ومرفوع من قبل اللجنه الى رئاسة المجلس الجليله .

لقد جعل مشروع النظام الداخلي الجديد جميع اللجان ايها الاخوه لجان قانونيه ثلاثه عشرة لجنه دائمه كلها قانونيه بمعنى ان

القوانين ستحال حسب نوع كل قانون الى اللجنه المختصه وقد جعل من هذه اللجان بمثابة وزارات ظل متشابهه لوزارات الحكومه بحيث جعل اللجنه الماليه والاقتصاديه تنظر في القوانين الماليه والاقتصاديه وجعل اللجنه القانونيه تنظر في القوانين ذات العلاقه بالمحاكم وغيرها والتشريعات الجنائيه الاخرى وجعل اللجنه الزراعيه تنظر في القوانين ذات الطبيعه الزراعيه وجعل لجنة الشؤون الخارجيه تنظر في القوانين المتعلقه بالمعاهدات وجعل لجنة العمل والشؤون الاجتماعيه تنظر في القوانين المتعلقه في العمل والتنميه الاجتماعيه وهكذا .. فلذلك كل اللجان ستكون لجان قانونيه (١٣) لجنه في المشروع الجديد وما في داعي اذا كان هذا يرد على بعض ما قيل من قبل بعض الزملاء الافاضل بأن التزاحم لاهمية اللجان كل اللجان ستكون مهمه وكل اللجان ستكون قانونيه وكل اللجان ستنظر في مشاريع قوانين ليس فقط اللجنه القانونيه وقد علمت ان رئاسة المجلس بالاضافه الى ادارة المجلس بشكل عام تسعى جاده ولامور يمكن قيد التنفيذ على تشكيل دائره قانونيه في المجلس تفيد هذه اللجان جميعاً والدائره القانونيه ستكون دائره فنيه متخصصه تتبع للمجلس وتتبع للامانه العامه والرئاسه وليست تابعه لاي لجنه ولذلك اعتقد ان هذا التزاحم اذا كان للاهميه اعتقد انه كان سينتهي بعد شهر من الان او اقل او اكثر اي بعد اقرار النظام الداخلي الجديد بالنسبه لي انا اتشرف برغبة الاخوان الاعضاء الذين رشحوني للجنة القانونيه ولكن عندما كان الكلام على ان الدخول في اللجنة القانونيه هو من اجل التصويت على الرئاسه والمقرر طلبت الانسحاب ومرة اخرى اطلب الانسحاب من اللجنه القانونيه وزاهد لمسألة رئاستها او المقرر فيها مع اني اتشرف ان اكون عضواً فيها او رئيس لها او مقرر لها ولا اريد امام هذا التزاحم ان اكون عضواً فيها ولا استطيع سلفاً ان اقول للساده الزملاء ان اجلس كما حصل معي في معاناه العام السابق وانتظر النصاب سواء كنت عضواً ام رئيساً ، لا استطيع ان اجلس ساعه او ساعه ونصف انتظر النصاب حتى نستطيع ان نكمل قانون معين لنقدمه الى المجلس لكي يتمكن المجلس من العمل هذا غير متصور ويذكر معالي الرئيس ويذكر الزملاء انني قدمت استقالتي من عضوية ورئاسة اللجنه في الدورة الماضيه اكثر من مره ولكنها كانت ترفض من جراء عدم انعقاد النصاب ان النظام الداخلي يلزم ان يكون النصف زائد واحد حاضرين شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الاستاذ محمد عوده نجادات

السيد محمد عوده نجادات :

شكراً معالي الرئيس ، بداية اود ان احتج على كلام سعادة النائب حمزه منصور على قوله ان اللجنه الاداريه غير فاعله والتي كان لي شرف رئاستها خلال السنتين الماضيتين وباعتقادي انها كانت تقوم بواجبها حسب النظام الداخلي لهذا المجلس الكريم ، اما فيما يتعلق في اللجان اقترح ان تمثل كافة الكتل والاتجاهات في المجلس اللجان الدائمه وان يكون اشتراكها بهذه اللجان بنسبه عدد اعضائها وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الدكتور نزيه عمارين

الدكتور نزيه عمارين :

شكراً معالي الرئيس ، سيدي انا اعتقد ان الموضوع قد اشبع بحثاً وحفاظاً على وقت المجلس وحرصياً على اداء المجلس والحكومه اقترح سيدي وقف النقاش في هذا الموضوع الان وان نسير صوب الاقتراح المقدم من الزميل لطرح الثلاث لجان التي ليس عليها اي اشكاليات ومن ثم اعطاء الفرصه لمعالي وزير الماليه تقديم بيان مشروع الموازنه وتأجيل بحث موضوع اللجنه القانونيه الى اللجنه القادمه وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الزميل يقترح اقفال باب النقاش الاستاذ طاهر المصري

دولة السيد طاهر المصري :

اثني على الاقتراح

معالي رئيس المجلس :

تثني على الاقتراح ، الاستاذ حمزه منصور نقطه نظام

السيد حمزه منصور :

نقطه النظام معالي الرئيس انني ذكرت من قبل اخي وزميلي سعادة النائب محمد عودة نجادات واظن ان لبساً او سوء تعبير حصل وارد ان اجلي هذه القضية ، سعادة الاخ رئيس اللجنه الاداريه اخ كريم ودوره واضح وكذلك زملاء مقرر اللجنه واعضاء اللجنه ، الاهميه هنا اهميه نسبيه وربما يرى زملائنا ان الاثار التي تترتب أو النتائج التي تترتب على هذا الدور ليست بمستوى اللجنه القانونيه او الماليه وهذا لا ينتقص من قدر اخواني رئيس ومقرر واعضاء اللجنه الاداريه وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً على هذا التوضيح ، هناك اقتراح من الزميل باقفال باب النقاش باعتقد ان الاراء كلها اتضحت وبالتوجه بطرح الموضوع باكمله على المجلس والرأي فيه للمجلس فان رأيتم هذا مناسب فلنبدأ بالخطوات الاجرائيه اللجان امامكم وانتم تفصلون بها ان ابقيتموها ان قللتم العدد ان اجريتُم التصويت هذا بالتوجه قرار المجلس، فاذا سمحتوا لي دعوني ابدأ بالخطوات التنفيذيه لنخرج من هذا الموضوع ان كان هذا مناسباً فهل يرى المجلس ان نكتفي بما تم من نقاش ونقفل النقاش بهذا الموضوع؟

حسناً ، الزملاء لدي الان اللجان كالتالي وان كنتم ترغبون ان اقرأ الاسماء مرة ثانيه سأقرأها ، دكتور شنيكات نقطة نظام ...

الدكتور مصطفى شنيكات :

شكراً معالي الرئيس ، لا اعلم كيف حسمت وقف النقاش على اي اساس حسمت وقف باب النقاش ؟

معالي رئيس المجلس :

على الايدي التي رفعت يادكتور شنيكات

الدكتور مصطفى شنيكات :

ليست كل الايدي رفعت لا اعلم اذا كان في حسم لنقاش يكون بالتصويت اذا ممكن.

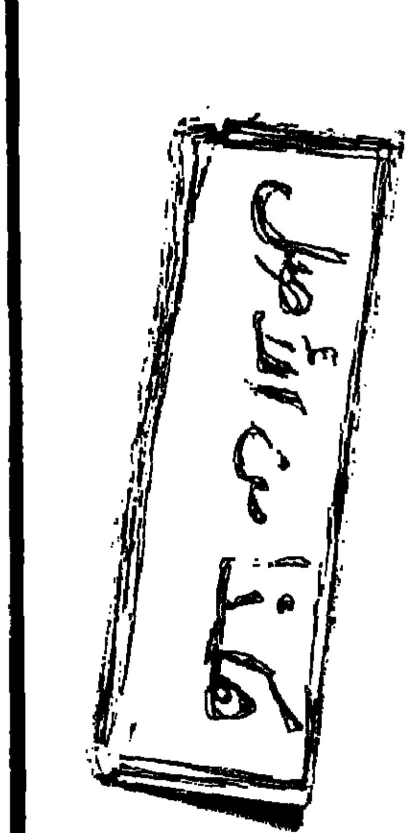
معالي رئيس المجلس :

صوتوا يا سيدي .

الدكتور مصطفى شنيكات : لم ارى الاكثريه .

معالي رئيس المجلس :

الاخوه الزملاء هناك اقتراح باقفال باب



النقاش من مع اقفال باب النقاش ؟ عد الاصوات اذا سمحت .

العدد ٤٠ من ٦٣ ، نعود ونبدأ في اللجنة القانونيه الساده :

الدكتور فوزي الطعيمه ، ابراهيم زيد الكيلاني ، عبد الباقي جمو ، احمد القضاه ، عبدالله اخوارشيده ، محمد ابو عليم ، مصطفى شنيكات ، مفلح الرحيمي ، احمد الكساسبه ، عبد الرؤوف الروابده ، عبد الرحيم عكور ، سليمان السعد ، ضيف الله المومني ، عبد العزيز جبر ، احمد الكوفحي، منصور بن طريف ، محمد داوديه ، عبد الكريم الدغمي ، محمود الهويمل ، عبد الرزاق طبيشات ، عبد المجيد العزام ، طه الهباهبه ، همام سعيد ، حاتم الغزاوي ، عوض خليفات ، عبد المنعم ابو زنط ، ابراهيم شحده ، توجان فيصل .

العدد (٢٨) ، هذه اللجنه القانونيه باسمائها التي تلوت ، اما ان يوافق عليها المجلس كما وردت او اذا رغب المجلس ان يضع سقف هذا راي المجلس ونجري اقتراع على اللجنه ، فايضاً هذا راي المجلس ، بهذه النقطه فقط الشيخ ابراهيم .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

ارى ان اللجنه القانونيه هي من اكثر لجان مجلس النواب تعلقاً بهدف المجلس وهو التشريع وان كثرة الاعضاء فيها ليس منقصه وليس هو سلباً وانما هو ايجابي لانه يساعد على ان يعطي اكثر عدد من اعضاء مجلس النواب رايهم فيها ولذلك اشكر كل من سجل فيها وارى الموافقه عليها كما هي .

معالي رئيس المجلس :

اخواني لا نريد التعليق على الموضوع اذا كان في نقاط محدده دولة الاستاذ طاهر المصري .

دولة السيد طاهر المصري :

فقط اريد ان اقترح بالتصويت على اللجنة كما قرأتها معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

بهذا العدد

دولة السيد طاهر المصري :

نعم

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ حماد ابو جاموس

السيد حماد ابو جاموس :

شكراً سيدي الرئيس ، اؤيد الاقتراح وان تجتمع اللجنه القانونيه وتنتخب الرئيس والمقرر وبعد ذلك اذا وجد بعض الاعضاء الكرام انه لا يرغب المشاركه فيها فلينتقلوا الى بقية اللجان . شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

اذاً اللجنة القانونيه بهذا العدد ، هل يوافق المجلس على اللجنه القانونيه كما تلوت بالاسماء وبالعدد ؟

اكثرية واضحه في اللجنه القانونيه

اللجنه الماليه من الساده التاليه اسمائهم مع رجائي اذا كان هناك من الزملاء اسمائهم وردت في اكثر من لجنه ان يقرروا بقائهم في لجنه واحده .

الدكتور هاشم الدباس ، سميح الفرح ، محمد الحنيطي ، علي الشطي ، عبد الحافظ الشخانبه ، نادر ابو الشعر ، بدر الرياطي ، ذيب انيس ، محمد عويضه ، علي ابو الراغب ، سمير حباشنه ، سمير قعوار ، منير صوبر ، خالد عبد النبي ، هاني حجازين ، راتب السعود ، عبد موسى

النهار ، جميل الحشوش ، توفيق كريشان .
عدد هذه اللجنه (١٩) .

هل يوافق المجلس على اللجنه كما وردت الاسماء ؟ موافقه اكثريه .

لجنة الشؤون الخارجيه تتشكل من الساده التاليه اسمائهم :

مفلح اللوزي ، حماد ابو جاموس ، عارف البطاينه ، صباح شبعواطه ، فواز الزعبي ، محمد الذويب ، انور الحديد ، حمزه منصور ، محمد الحاج ، صالح ارشيدات ، بسام العموش ، محمد الزبن ، خليل حدادين ، فرح الربضي ، سالم الزوايده ، عبد المجيد الاقطش ، نزيه عمارين ، عبد الكريم الكباريتي ، بسام حدادين ، عبدالله النسور .

عدد اعضاء اللجنه كما ذكرت يبلغ (٢٠) مطروحه للمجلس الكريم ؟ موافقه بالاكثريه

اللجنه الاداريه الساده :

طلال عبيدات ، ابراهيم سماره ، محمد عوده نجادات ، نواف القاضي ، توفيق كريشان ، فياض جرار .

(٦) اعضاء ، هل يوافق المجلس على اللجنه كما وردت ؟

توفيق كريشان مكرر اسمه في اللجنه الماليه ، ارجو من الزميل كريشان ان يحدد في اي لجنه .

السيد توفيق كريشان :

يا سيدي ارجو شطب اسمي من اللجنه الاداريه وابقائه في اللجنه الماليه راجياً ادراج اسم معالي نادر الظهيرات في اللجنه الاداريه وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الظهيرات في الاداريه وانت تبقى في الماليه اذاً اللجنه ستة اعضاء استبدلنا الاستاذ توفيق بالاستاذ الظهيرات هل يوافق المجلس على اللجنه كما وردت ؟

موافقه . اذاً ارجو من اعضاء اللجان الدائمه الاجتماع في اقرب فرصه ممكنه وحبذا بعد الجلسه اذا استطاعوا لاكمال اجراءات انتخاب المقررين ورؤساء اللجان ان رأوا ذلك مناسباً .

الاستاذ فواز الزعبي

السيد فواز الزعبي :

معالي الرئيس ارجو من الزملاء ان نتقيد باليوم وليس بالبرقيات او الهواتف لانه كان في زملاء قالوا لم تصلنا البرقيه ، ارجو ان نتقيد باليوم الذي تحدده اللجنه ونتفق عليه وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

لطيف هذا يتم داخل اللجان تحدد مواعيد اجتماعتها ، الاستاذ حمزه منصور.

السيد حمزه منصور :

سيدي الرئيس كنت انوي ان اقول ما قاله سعادة النائب فواز الزعبي ونتفق من الان تحديد الساعه التي نلتقي لانه حصلت تجاوزات في اوقات سابقه وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

اذا رغبتم طرحها في المجلس اعطونا فرصه لجلسه اخرى حتى نستطيع التوفيق بين المواعيد بشكل عام او نتركها للجان الرؤساء ومقررين اللجان يمكن ان يجتمعوا ويتفقوا فيما بينهم لكي لا تتضارب المواعيد .

الاجتماع الاول ساجدده ، الشيخ العكور .

السيد عبد الرحيم عكور :

شكراً معالي الرئيس ، هي قضيه اجرائيه

ليست الا ، معالي الرئيس انا ارجو ونحن في بداية دوره الا يكتفي معالي الرئيس بقول هناك أكثريه وان يتم عد الايدي المرفوعه وان يقال ان العدد كذا .

رجاءً من بداية هذه الدوره وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، سنتأكد بان لايصدر اي قرار عن هذا المجلس الابأكثريته الاستاذ جمو.

السيد عبد الباقي جمو:

ارجو ان ينقل اسمي من القانونيه الى الاداريه .

معالي رئيس المجلس:

الشيخ يطلب نقل اسمه من القانونيه الى الاداريه ، اعطني رأيك يا شيخ .

السيد عبد الباقي جمو:

ابقى في القانونيه .

معالي رئيس المجلس:

ارجو من اللجان الدائمه الاجتماع بعد نهاية الجلسه ، هل يرون هذا مناسباً ؟

مناسب لانتخاب الرؤساء والمقررين .

الاستاذ مفلح الرحيمي

السيد مفلح الرحيمي:

شكراً معالي الرئيس ، بعثت ورقه لتحويل اسمي من القانونيه الى الماليه .

معالي رئيس المجلس:

انا لم يصلني شيء يا استاذ مفلح ، الاستاذ علي ابو الراغب .

السيد علي ابو الراغب :

شكراً معالي الرئيس، سيدي اقترح ان يتم تحديد موعد لجلسة يتم فيها انتخاب رئيس اللجنه ومقررها حيث ان الكثير من الاخوان غائبين الان واعتقد انه من المناسب ان يتم اعلام جميع اعضاء هذه اللجنه ليأخذوا دورهم الديمقراطي في اختيار الرئيس والمقرر وارجو ان يتم ذلك اما غداً او السبت او الاحد او اي موعد اخر وشكراً .

معالي رئيس المجلس:

الرأي للمجلس الكريم في اي وقت يراه مناسب ، نحن بحاجه لتشكيل اللجان في اسرع وقت ممكن غداً الخميس مناسب انا استطيع ان أحدد الوقت لكن هناك اكثر من اقتراح من الزملاء ونحن نرغب ان تكون بحرية الزملاء ، في اقتراح ان تكون بعد الجلسه وفي اقتراح ان تكون غداً وفي اقتراح ان تكون يوم الاحد الاستاذ طاهر المصري .

دولة السيد طاهر المصري:

معالي الرئيس اي موعد تحدده لانعقاد اللجان سيكون هناك بعض الزملاء غائبين عن الاجتماع فغياب بعض الاخوه الان لا يعني انه سيكون جميعهم حاضرين في اي موعد اخر لذلك وبأن هناك مشروع قانون الموازنه ويجب ان يحال الى اللجنه مباشره اعتقد انه اليوم بعد الجلسه مباشره هو انسب وقت حتى يبدأ عمل المجلس مستمراً حتى لو اقترحته يوم الاحد سوف يغيب بعض الاخوان فارجو كما قررت سابقاً واعلنت سابقاً قبل قليل بانه اليوم يبقى اليوم بعد الجلسه وشكراً .

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك ، ادعو اللجان بعد الجلسه للاجتماع لانتخاب رؤوسائها ومقرريها ، اللجان المؤقته هل ترغبون ان نبدأ في اللجان المؤقته ؟ اللجان المؤقته الاخوه الزملاء ، لدينا لجنه الحريات العامه ،

اللجنه الزراعيه ، لجنة الصحه وسلامة البيئه، لجنة التربيه والتعليم ، لجنة فلسطين والاراضي العربيه المحتله ، لجنة الريف والباديه ، لجنة استراتيجيه الطاقه والمياه .

لدي اسماء للزملاء مسجلين في بعض هذه اللجان ان رغبتم نتلو الاسماء والقرار للمجلس الكريم في هذا الموضوع نقطة نظام دولة ابو نشأت .

دولة السيد طاهر المصري:

معالي الرئيس لا نستطيع التصويت على اعضاء اللجان قبل ان نقر انشاء اللجان هكذا يقول النظام الداخلي انها لجان مؤقته لابد من التوافق على انشاء اللجنه اولاً ثم نبحث في العضويه شكراً .

معالي رئيس المجلس:

بالتأكيد دولة الرئيس سأطرحها لجنه لجنه والقرار للمجلس الكريم وهذا ما تم في كل دورات المجلس ، هذه اللجان ايضاً مسجل فيها بعض الزملاء الاعضاء هناك لجنة واحده فقط لا يوجد لدي اشخاص مسجلين فيها فأثناء طرح اللجنه ان رغب المجلس الكريم ان يلغي هذه اللجنه القرار للمجلس الكريم ، الحقيقه اية من هذه اللجان القرار للمجلس اولاً واخيراً .

الاستاذ عبد الكريم الدغمي

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً معالي الرئيس ، انا لدي اقتراح اذا وجد القبول من الزملاء.

اولاً : هذه اللجان المؤقته كما كانت في الدورة السابقه وان يبقى الاعضاء فيها هم الاعضاء كما كانوا في الدورة السابقه وان نصوت على ذلك وننتهي .

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ مفلح الرحيمي

السيد مفلح الرحيمي

شكراً معالي الرئيس ، اقترح اضافه لجنة جديده الى اللجان المؤقته تسمى لجنة متابعة قرارات المجلس شكراً .

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك ، اي لجنه تقترح باضافه جديده المفترض ان يتقدم صاحب الاقتراح بالاسباب الموجبه لتشكيل اللجنه خطياً ، الاستاذ مفلح اذا كان لديك اسباب موجبه لتشكيل هكذا لجنه تتقدم فيها وتطلع على المجلس بموافقه المجلس او عدم الموافقه على هكذا لجنه .

الدكتور عبد الله النسور

الدكتور عبد الله النسور

احب ان اطور اقتراح معالي ابو فيصل

اولاً : تبقى اللجان المؤقته كما كانت عليه ولا يفتح هذا الموضوع ابداً لانه في كل سنه يأخذ منا جلسه كامله .

ثانياً : لا نقترح لجنه جديده الا مشفوعه بالاسباب الخاصه مبررة ومكتوبه وتقدم الى المجلس لدراستها ثم التصويت عليها.

ثالثاً : وهذا اقتراح معالي ابو فيصل تبقى العضويه كما كانت ويسمح للزملاء الأعضاء بالعبور من لجنه الى اخرى اما اضافه او حذف او نقل ويشعر المجلس في جلسه قادمه بعد اسبوعين إذ تكتمل هذه الاقتراحات ، لا نصوت اليوم اطلاقاً على اي عمليه تغيير الا في لحظتها .

معالي رئيس المجلس :

حسناً ، الاستاذ الغزاوي

السيد حاتم الغزاوي

يا سيدي في الدورات السابقة من موضوع النصاب في اللجان المؤقته لذلك اقترح ، يحق للعضو في الالتحاق في لجنه واحده فقط اسوه باللجان الدائمه وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، زملائي هناك اقتراح بان تبقى اللجان المؤقته كما كانت عليه سابقاً ويسمح بالانتقال بين هذه اللجان ايضاً اقتراح اخر ، اذا كان هناك اية اقتراحات ارجو ان نستمع لها لنخرج من هذا الموضوع ، الدكتور الشنيكات

الدكتور مصطفى شنيكات :

شكراً معالي الرئيس، اعتقد ابقاء اللجان المؤقته كعناوين هذا حقيقي لكن قضيه العضويه السابقه نحن مطلوب منا ان نؤسس تقاليد برلمانيه ، التقاليد البرلمانيه التي جرت في الدورات السابقه انه في كل دوره يتم تثبيت هذه اللجان المؤقته ومن ثم الانتساب لهذه اللجان نحن امام مرحله يمكن ان تكون في فتره نهائيه امام النظام الداخلي القادم ، علينا ان نلتزم بالاعراف التي وضعها المجلس بدوراته السابقه وهو التأكيد على اللجان المؤقته ومن ثم الانتساب مثل اللجان الدائمه وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

هذا ما هو مطروح دكتور تماماً الان على المجلس ، ما هو مطروح الان هو موضوع اللجان المؤقته ، القرار للمجلس ان اقر اي لجنه او الغاها فهذا قرار المجلس ولذلك البحث الان مطروح على المجلس الكريم لهذه الغايه .

الاستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور:

شكراً معالي الرئيس ، ابتداءً اتفق مع معظم ما تفضل به الاخوان الكريمان ابو فيصل والدكتور عبدالله النسور لكني ارى تجزئه هذا الاقتراح ، واقترح ابقاء اللجان كاسماء لجان كما كانت عليه من قبل هذا اقتراح او جزء من اقتراحهم .

ثانياً : اقرار اللجان الجديده مرتبط بالاسباب الموجبه وفي وقت لاحق .

ثالثاً : الاقتصار على لجنه مؤقته واحده ... عمليه العبور من لجنه الى لجنه اخرى هذه تفاريع او تفريعات للاقتراح الكريم وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً . الدكتور القضاه

الدكتور احمد القضاه:

اعتقد ان المجلس في العام الماضي سن سنه انه لا يجوز التسجيل الا في لجنه دائمه واحده ولجنه مؤقته لا ادري هل سيتبع المجلس في هذا العام نفس السنه ام انه سيسمح في التسجيل في اكثر من لجنه مؤقته شكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الاستاذ المجالي

السيد عبد الهادي المجالي :

شكراً معالي الرئيس، اعتقد اليوم كان الاهميه الاولى لانتخاب اللجان الدائمه ، وكانت الاهميه بسبب انه اليوم سيقرأ خطاب الموازنه انا اؤيد اقتراح ان نسمى اللجان المؤقته ونوافق عليها ويترك موضوع الانتساب اليها واقرار الاسماء في لجنه قادمه حتى ننهي الموضوع ونجعل هذا اليوم لخطاب الموازنه .

معالي رئيس المجلس :

بداية دعوني اقرأ اللجان لجنة لجنه ونؤكد ان المجلس يرغب في استمرار هذا اللجان او لا يرغب .

لجنة الحريات العامه وحقوق المواطنين هل يرغب المجلس باستمرار هذه اللجنه ؟

موافقه

لجنه الزراعه والري ؟ موافقه

لجنة الصحه وسلامة البيئه ؟ موافقه

لجنة التربيه والتعليم ؟

موافقه

لجنة فلسطين والاراضي العربيه المحتله؟

موافقه .

لجنة الريف والباديه ؟ موافقه .

لجنة استراتيجيه الطاقه والمياه ؟ موافقه

اذاً تقر اللجان كما كانت ، الان نعود للاعضاء .

هناك عدة اقتراحات بهذا الموضوع هناك اقتراح بتأجيل تسميه الاعضاء والحديث في الاعضاء الى جلسة اخرى وهناك اقتراح بابقاء الاعضاء كما كانوا سابقاً في اللجان مع حرية الحركه والانسياب .

هذين الاقتراحين الموجودين في موضوع اللجان .

ساطرح الان الاقتراحات ، ساطرح اولاً موضوع التأجيل وهو الهاء الحديث فيها الان، ثم ساطرح موضوع ابقائها كما كانت ، ثم ساطرح موضوع – ان سقط هذا الاقتراح – شكلها المسجل امامي وللزياده في التنوير ساقرأ الاسماء امامي قبل طرح الاقتراح .

لجنة الحريات العامه مسجله امامي كالتالي :

محمد عوده نجادات ، علي الشطي ، جمال الخريشا ، مفلح الرحيمي ، عبد الرحيم عكور ، بدر الرياطي ، سليمان السعد ، حمزه منصور ، عبد العزيز جبر ، عبد المنعم ابو زنط ، خليل حدادين ، هاشم الدباس ، سالم الزوايده ، محمود الهويمل ، ذيب عبدالله ، همام سعيد ، عبد المجيد الاقطش ، توفيق كريشان ، منير صوير .

لجنة الزراعه والري :

محمد الحنيطي ، علي الشطي ، مفلح الرحيمي ، مصطفى شنيكات ، جميل الحشوش ، انور الحديد ، احمد الكساسبه ، عبد الرزاق طبيشات ، نواف القاضي .

يبدو في توافق .

الاستاذ حاتم الغزاوي

السيد حاتم الغزاوي :

يا سيدي يبدو انه لا يوجد توافق بين القديمه والجديده لانه انا كنت عضو في اللجنه الزراعيه في الدوره السابقه وما ورد اسمي الان .

معالي رئيس المجلس :

الاخ حاتم انا اجبت احد الزملاء يقول الاسماء القديمه قلت له يمكن ان يكون في توافق ، نريد ان تسجل في اي لجنة الان .

السيد حاتم الغزاوي:

اللجنه الزراعيه

معالي رئيس المجلس

لجنة الصحه وحماية البيئه :

عارف البطاينه ، احمد القضاه ، مصطفى شنيكات ، ذيب عبدالله ، ضيف الله النمومني ، محمد الزين ، عبد الرزاق طبيشات ، نزيه عمارين ، فياض جرار ، جميل الحشوش ، توفيق كريشان .

هناك ازدواجيه في التسجيل ، في زملاء مسجلين في ثلاث لجان مؤقته الاستاذ علي الشطي .

السيد علي الشطي :

شكراً معالي الرئيس ، معالي الرئيس انا طلبت الحديث اثناء الحديث عن اللجنه الزراعيه ونحن تعديناها الان كنت اريد ان اضيف اسم معالي نادر الظهيرات .

معالي رئيس المجلس :

نقطة نظام الاستاذ عبد الهادي

السيد عبد الهادي المجالي:

شكراً معالي الرئيس ، عندما فتحت باب التسجيل معناه يقر الاقتراح الثاني ، والاقتراح الاول في عمليه التسجيل حتى يعاد النظر في التسجيل باللجان .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبدالهادي حتى اوضح موضوع التسجيل مقر من الجلسة السابقه بمعنى اننا طلبنا من الجلسة السابقه من الزملاء تسجيل اسمائهم في اللجان التي يرغبون تسجيل اسمائهم الان ليس اقرارها بناءً على طلبهم لكني سأطرح كافة الاقتراحات كما ذكرت اقتراح تأجيل ، اقتراح ابقائها كما كانت اقتراح اقرارها بالصيغه الجديده اما اطرحها على الزملاء حتى يعرفوا هل الصيغه الجديده هذه صيغتهم اولا .

لجنة التربيه والتعليم :

ابراهيم زيد ، احمد القضاه ، هاشم الدباس، فرح الربضي ، محمد الذويب ، محمد عويضه ، فوزي الطعيمه ، عبد موسى النهار ، عبد المجيد الاقطش ، فياض جرار ، عبد الرؤوف الروابده ، راتب السعود .

لجنة فلسطين والاراضي العربيه المحتله:

انور الحديد ، محمد الذويب ، ذيب انيس، عبد العزيز جبر ، محمد الحاج ، احمد الكوفحي ، عبد المنعم ابو زنط ، خالد عبد النبي ، ذيب عبد الله .

لجنة استراتيجيه الطاقه :

حماد ابو جاموس ، محمد الحنيطي ، صالح ارشيدات ، منصور بن طريف ، منير صوير ، عبد موسى النهار ، مفلح اللوزي .

لجنة الريف والباديه لا يوجد احد فيها مسجل مع انه اقرها المجلس لكن لا يوجد اعضاء فيها جديدين ، سابقاً فيها اعضاء .

الاستاذ خالد عبد النبي

السيد خالد عبد النبي :

ارجو تسجيل اسمي في لجنة الريف والباديه .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ مفلح اللوزي .

السيد مفلح اللوزي: الريف والباديه

معالي رئيس المجلس: الاستاذ حاتم

السيد حاتم الغزاوي :

ارجو تسجيل اسمي في الريف والباديه

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور:

معالي الرئيس انا ارجو ان يعلن الاقتصار على لجنه مؤقته واحده ولنريح انفسنا من عناء التسجيل ثم الشطب بعدها.

معالي رئيس المجلس :

الصحيح هذا القرار قراركم في اعضاء مسجلين يمكن في ثلاث لجان مؤقته .

السيد حمزه منصور:

لجنه واحده فقط

معالي رئيس المجلس :

معالي عبد المجيد العزام

معالي وزير الدوله للشؤون البرلمانية :

ارجو تسجيل اسمي بالريف والبديه

معالي رئيس المجلس :

اطرح الاقتراحات تباعاً ، هناك اقتراح بطرح الان اسماء اعضاء اللجان المؤقته او تأجيلها الى جلسه قادمه .

سأطرح موضوع التأجيل الذي تقدَّم فيه الاستاذ عبد الهادي المجالي وهو ابعد الاقتراحات .

الدكتور عويضه نقطة النظام

الدكتور محمد عويضه :

شكراً سيدي الرئيس ، لا نستطيع ان نقترح قبل ان نحدد لجنة او لجان ، ان عدد كبير من الزملاء مسجل في اكثر من لجنه فابتداءً نحدد لجنة او اكثر .

معالي رئيس المجلس :

يا دكتور الاقتراح المطروح تأجيل الموضوع برمته لجلسة قادمه هذا الاقتراح من مع تأجيل الموضوع الى جلسه قادمه ارجو عد الاصوات .

السيد الامين العام :

٣٥ من ٦٠

معالي رئيس المجلس :

٣٥ من ٦٠ .

الزملاء نؤجل موضوع اللجان المؤقته الى جلسه قادمه لكن لي رجاء في ان هناك عدد كبير من الزملاء مسجلين في ثلاث لجان يستحيل لأي نائب ان يمارس عمله في ثلاث لجان مؤقته ولجنه دائمه ، هذا كلام غير معقول لذلك ارجو من الزملاء الكرام اذا كان المجلس يرى مناسب تحديد العضويه كما سبق وحددنا في لجنه مؤقته واحده .

القرار للمجلس ترغبوا في لجنة في لجنتين في كل اللجان هذا قراركم لكنني استصعب ان يستطيع العضو ان يمارس عمله في كل اللجان . نقطة النظام الاستاذ الذويب

السيد محمد الذويب :

سيدي العام الماضي كان لجنتين مؤقتتان ولجنه دائمه هذا الذي اتفق عليه المجلس في العام الماضي ، وانا ارجو ان يبقى هذا في هذا العام .

معالي رئيس المجلس :

انت تقترح ان تبقى العضويه في لجنتين مؤقتتان .

اذاً هل يرى المجلس تحديد العضويه في لجنتين مؤقتتان ؟

السيد الامين العام :

٣١ من ٥٥ .

معالي رئيس المجلس :

٣١ من ٥٥ .

اذاً تحدد العضويه في لجنتين مؤقتتان وسأطرح هذا الموضوع وارجو من الزملاء التركيز على ذلك .

الزملاء ارفع الجلسه للاستراحه لمده ربع ساعه

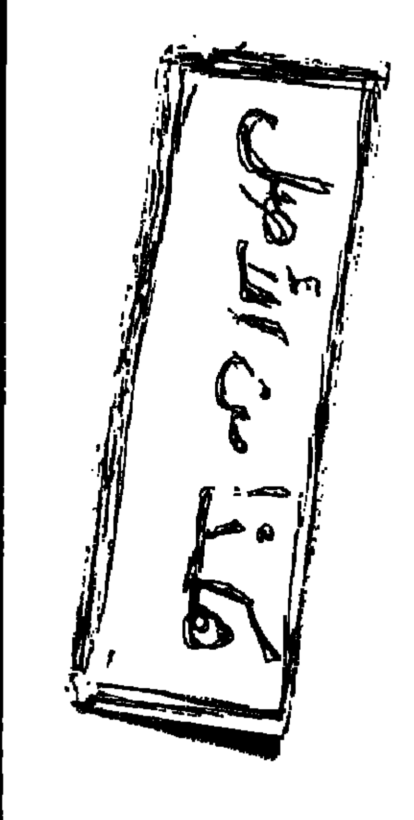
– وهنا تم رفع الجلسه لمدة ربع ساعه للاستراحه –

* استئناف الجلسه

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل نعود لاستئناف الجلسة .



السيد الامين العام نعود الى جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

٣ – أ . الاستماع الى خطاب الموازنه العامة للسنة الماليه ١٩٩٦ يلقيه معالي وزير الماليه .

الرقم ١٣م – ٩٦ – ١٠٥٤٣

التاريخ ٧-٧-١٤١٦

الموافق ٢٩-١١-١٩٩٥

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بـ ٢٠٠ نسخه من (مشروع قانون الموازنه العامة للسنة المالية ١٩٩٦) بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٨ مع الجداول الملحقه به لاحالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

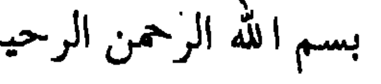
واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخة الى دولة رئيس مجلس الاعيان مع نسختين من مشروع القانون .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الماليه تفضل

معالي وزير المالية



معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرني ان اقدم لمجلسكم الكريم مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦ الذي جاء استكمالا للمجهود الوطني السابق والقائم في مجال الاصلاح المالي ٠ ويعتبر هذا المشروع ركنا اساسيا في رفد مسيرة التنمية ودعم المدخرات الوطنية من خلال ضبط الانفاق الحكومي الاستهلاكي وزيادة فائض الموازنة الجارية ، وتعظيم استثمارات القطاع العام والمساهمة في بناء القدرات الذاتية وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي ٠

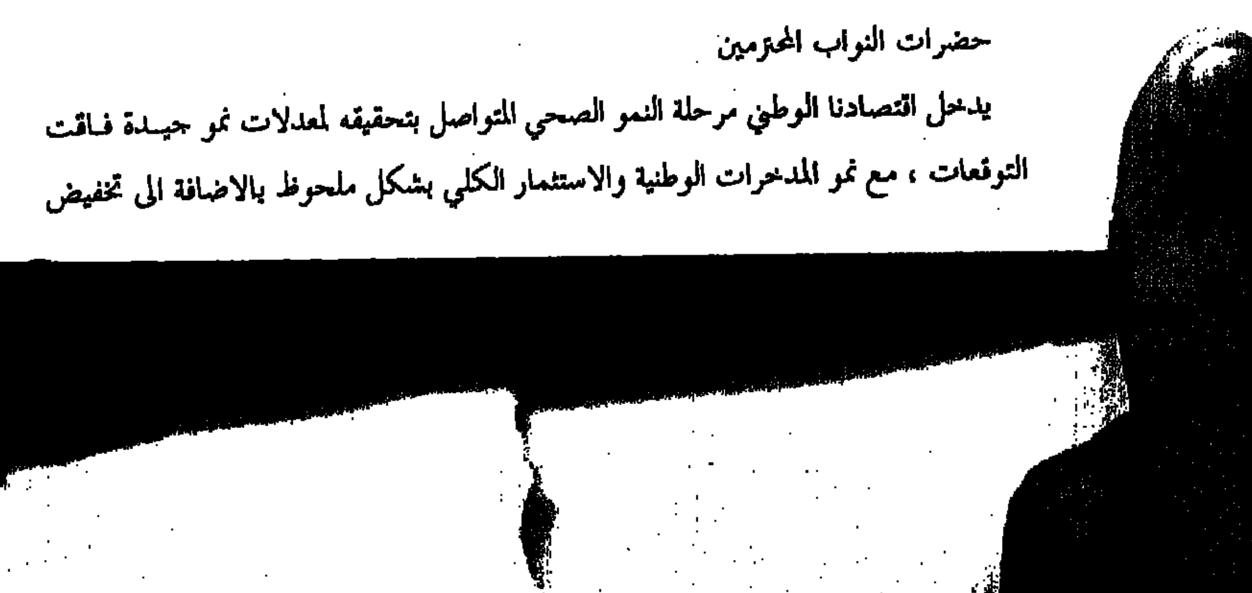
ويجيء مشروع قانون الموازنة العامة الذي بين ايديكم متوازنا أي بدون عجز بعد اخذ المنح والمساعدات بعين الاعتبار ٠ وتتفق اهدافه التي اشرت اليها اعلاه مع التوجهات التي استهدفتها حزمة التشريعات الاقتصادية الاصلاحية التي اقرها مجلسكم الكريم والمتمثلة في تعديل كل من قوانين ضريبة الدخل والضريبة على المبيعات والجمارك ووضع قانون جديد لتشجيع الاستثمار ٠

وقد تضمن هذا المشروع المزيد من الاجراءات في مجال تحسين الاداء المالي ورفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة وخاصة ادخال بعض مفاهيم موازنة البرامج والاداء لقياس كفاءة الانفاق الحكومي وتبويبه ضمن برامج بشكل انتقائي ٠ وسيتم تعميم ذلك مستقبلا في ضوء تقييم هذه التجربة ٠

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

يدخل اقتصادنا الوطني مرحلة النمو الصحي المتواصل بتحقيقه لمعدلات نمو جيدة فاقت التوقعات ، مع نمو المدخرات الوطنية والاستثمار الكلي بشكل ملحوظ بالاضافة الى تخفيض





عجز الموازنة العامة وتحسن وضع ميزان المدفوعات والمحافظة على سعر صرف الدينار الاردني عند مستويات مرضية واستقرار المستوى العام للاسعار ٠

ويجيء الدخول في هذه المرحة بعد ان تجاوز الاقتصاد الوطني مرحلة التصدي للصعوبات والتحديات الجسام التي تعرض لها في نهاية العقد الماضي وبداية العقد الحالي على الرغم من ندرة الموارد ٠

وسيشهد الاقتصاد الحقيقي خلال عام ١٩٩٥ اداء يفوق الاهداف المرسومة ، اذ من المتوقع ان يحقق الناتج المحلي الاجمالي نموا حقيقيا معدله ٦,٤٪ في حين سينخفض عجز الموازنة قبل المنح والمساعدات ليصل الى حوالي ٤,٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، وسيحقق المستوى العام للاسعار استقرار نسبيا مرضيا جدا اذ من المتوقع ان تكون نسبة الارتفاع في ارقام تكاليف المعيشة حوالي ٣٪ فقط ٠

اما فيما يتعلق بالقطاع الخارجي فان الصادرات الوطنية مقبلة على نمو واعد اذ من المتوقع ان تصل قيمتها ولاول مرة في تاريخ المملكة الى حوالي (١٠٠٠) مليون دينار هذا العام مقابل (٧٩٤) مليون دينار في عام ١٩٩٤ أي بزيادة نسبتها حوالي ٢٦٪ كما ان المقبوضات المتأتية من القطاع السياحي سترتفع من (٥٨٢) مليون دولار عام ١٩٩٤ الى حوالي (٧٢٣) مليون دولار لهذا العام بزيادة نسبتها حوالي ٢٤,٣٪ وسيتبع ذلك تقليص عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات ليصل الى حوالي (٢٧٥) مليون دولار او ما نسبة ٤,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي ٠ وفي حال استبعاد الفوائد المعاد جدولتها فسينخفض عجز هذا الحساب الى حوالي (١٤٢) مليون دولار فقط او ما نسبتة ٢,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي ٠ كما تمت المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني ٠ وتم تخفيف اعباء خدمة الدين الخارجي اذ من المتوقع ان تنخفض نسبة رصيد الدين الخارجي المسحوب كما هو بتاريخ ١٩٩٥/١١/٣٠ الى الناتج المحلي الاجمالي لتصبح حوالي ٩١٪ بعد ان كانت قد وصلت الى حوالي ١٩٠٪ في عام ١٩٩٠ مما يؤكد قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب مشاكل وابعاد المديونية الخارجية ٠

وتم قطع شوط مرض في مجال تأهيل الاقتصاد الوطني ليصبح جزءا من الاقتصاد العالمي يستفيد من الفرص التي يمنحها هذا الاقتصاد ويتوسع في الحقول التي له ميزة نسبية فيها ٠ ورافق ذلك اعادة هيكلة بعض قطاعات الاقتصاد الوطني ومعالجة التشوهات التي يتعرض لها من خلال تفعيل عوامل السوق وتعريض الانتاج المحلي للمنافسة الحرة ٠

ان ما جاء اعلاه يؤكد ان اقتصادنا الوطني قد اجتاز مرحلة التردد وها هو يتجه بخطى ثابتة نحو تحقيق النمو الصحي المتواصل والتجاوب مع المستجدات على الساحتين الاقليمية والدولية وتوفير البيئة الاستثمارية القادرة على جذب الاستثمارات المحلية والخارجية كما تشهد بذلك الهيئات الدولية المتخصصة وكما تجلى ذلك واضحا اثناء عقد مؤتمر قمة عمان الاقتصادية التي ابرزت اداء الاردن الاقتصادي المتميز الامر الذي يدعو الى الثقة والتفاؤل بمستقبل واعد .

معالي الرئيس

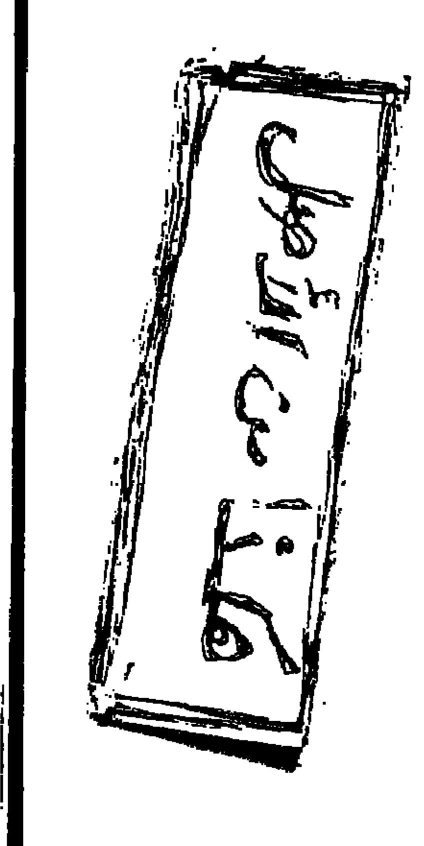
حضرات النواب المحترمين

نظرا للنجاح الملحوظ الذي حققه الاردن في تطبيق السياسات الضرورية للاعتماد على الذات ووضع الاقتصاد الوطني في مسار النمو المتواصل وبعد التشاور مع المؤسسات الدولية المعنية وجد انه من المناسب توسيع اطار السياسات التصحيحية مقابل حصول الاردن على تمويل اضافي كبير من المجتمع الدولي خلال العام القادم ١٩٩٦ وبحيث تصبح احتياطيات المملكة الرسمية من العملات الاجنبية كافية لتغطية المستوردات لمدة ثلاثة اشهر .

ولذا فان الحكومة متجهة نحو تبني برنامج موسع للاصلاح الاقتصادي باعتماد اطار كلي لثلاث سنوات (١٩٩٦ - ١٩٩٨) يهدف الى تحقيق نمو حقيقي بنسبة ٦,٥٪ مع زيادة فرص العمل المتاحة والمحافظة على استقرار المستوى العام للاسعار وتخفيض عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الى ما دون ٣٪ .

وسيكون من اهم مرتكزات هذا البرنامج تحقيق النمو من خلال زيادة نشاط القطاع الخاص وتفعيله وحفز القطاعات الانتاجية وتهيئتها للتوجه نحو الانتاج التصديري مع المحافظة على المستويات العالية من الاستثمار ليبقى بحدود ٣٤٪ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي . كما يولي البرنامج اهمية خاصة لزيادة المدخرات الوطنية مما يتطلب الاستمرار في اعتماد سياسات مالية تحد من الاستهلاك الحكومي وتحسن نوعية الانفاق وتخفض عجز الموازنة قبل المنح والمساعدات الى ما دون ٢,٥٪ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٨ .

كما يهدف البرنامج الى تبني سياسات نقدية تحافظ على استقرار سعر صرف الدينار الاردني وجعل الموجودات المحررة بالدينار اكثر جذبا للمدخرين من الموجودات المحررة بالعملات الاخرى بالاضافة الى اجراء اصلاحات هيكلية في مجال التجارة والاسواق المالية



ودعم نشاط القطاع الخاص وتفعيله وازالة المعوقات التنظيمية التي تحد من ذلك ، وتطوير اجهزة الرقابة وفصلها عن الاجهزة التنفيذية وزيادة كفاءتها وترشيد اجراءاتها .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

فيما يلي استعراض لاهم المؤشرات الاولية للاقتصاد الوطني لهذا العام ١٩٩٥ :

اولا : الناتج المحلي الاجمالي

تشير النتائج الاولية الى ان الناتج المحلي الاجمالي سينمو هذا العام بحوالي ٦,٤٪ بالاسعار الثابتة مقابل ٥,٩٪ عام ١٩٩٤ في حين سيكون النمو بالاسعار الجارية حوالي ١٠,٣٪ مقابل ٩,٩٪ لعام ١٩٩٤ . وستشهد جميع القطاعات نموا حقيقا مناسبا هذا العام وخاصة قطاع التعدين الذي يقدر ان ينمو بحوالي ١٨٪ وقطاع تجارة الجملة والتجزئة بحوالي ٩٪ وقطاع الانشاءات بحوالي ٥٪ وقطاع الصناعة التحويلية بحوالي ٣٪ .

ومما يعزز ان الاقتصاد الوطني يشهد نشاطاً انتاجيا قويا حدوث زيادة ملحوظة في استهلاك الطاقة الكهربائية على المستوى الوطني بلغت نسبتها حوالي ١٢,٨٪ خلال التسعة اشهر الاولى من هذا العام بالمقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٩٤ اذ بلغت الزيادة في استهلاك قطاع الصناعة الذي يشمل الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة حوالي (١٦٦) الف ميغاواط لنفس الفتره أومانسبته (١٢٪) ، في حين بلغت الزيادة في استهلاك قطاع الصناعة حوالي (٣٤) الف ميغاواط لكامل عام ١٩٩٤ او ما نسبتة حوالي ٣٪ فقط بالمقارنة مع عام ١٩٩٣ .

ثانياً : الادخار والاستثمار

تعتبر زيادة المدخرات الوطنية لتوفير التمويل المحلي للاستثمار الوطني وبالتالي تقليص الحاجة للتمويل الخارجي من اهم الاهداف الرئيسة للسياسات التصحيحية . وقد حقق الاردن نجاحا متميزا في هذا المجال اذ نمت هذه المدخرات خلال الفترة (١٩٩٢ -- ١٩٩٤) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ١٦,٣٪ عام ١٩٩٢ الى حوالي ٢٥,٥٪ عام١٩٩٤ . وتدل المؤشرات الاولية ان هذه المدخرات ستصل هذا العام الى حوالي (٢٧,٤٪) وان المدخرات المحلية ستزيد من ١٢٪ عام ١٩٩٤ الى حوالي ١٤,٩٪ لهذا العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي . ويعود ذلك لتخفيض نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي من حوالي ٨٨٪ عام ١٩٩٤ الى حوالي ٨٥,١٪ هذا العام . وتشكل هذه الزيادة

الكبيرة في المدخرات الوطنية انجازا مهما لبناء قاعدة اقتصادية مناسبة تسهم في تحقيق تطلعات الاردن المستقبلية وتؤمن النمو المستمر ٠

وتدل المؤشرات الاولية ان الاستثمار سيحافظ خلال هذا العام على مستوياته العالية اذ يقدر ان يصل الانفاق على التكوين الرأسمالي الثابت الى (١٥١٧) مليون دينار او مانسبته ٣٢,٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي مقابل (١٣٨٩) مليون دينار او ما نسبته ٣٣,٢٪ لعام ١٩٩٤ وبذلك تكون نسبة الزيادة في هذا التكوين حوالي ٩,٢٪ ، ويشكل استثمار القطاع الخاص حوالي ٨٠٪ من مجمل الاستثمار ٠

ويتوقع ان ترتفع نسبة الاستثمار الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٦,٥٪ لعام ١٩٩٤ الى حوالي ٦,٨٪ لهذا العام أي بزيادة نسبتها حوالي ١٥,٤٪٠

هذا وما زالت الاستثمارات في قطاع البناء والانشاءات تطغى على التكوين الرأسمالي ، وقد شكلت خلال الفترة (١٩٩٣ - ١٩٩٥) ما نسبته ٨٧,٥٪ من الاستثمار ٠

ثالثا : قطاع البناء والانشاءات

يعتبر قطاع البناء من القطاعات الاقتصادية الرائدة في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو ، وتشير البيانات الفعلية ان مبيعات الاسمنت المحلية قد بلغت (٢٤٩٢) الف طن خلال الاحد عشر شهرا الاولى من هذا العام بالمقارنة مع (٢٣٦٦) الف طن لنفس الفترة من عام ١٩٩٤ أي بزيادة نسبتها ٥,٣٪ علما بان مبيعات الاسمنت المحلية قد تراجعت خلال عام ١٩٩٤ عن عام ١٩٩٣ بحوالي ٩,٢٪ ، كما بلغت المساحات المرخصة للعشرة اشهر الاولى من هذا العام حوالي (٤٢٠٢) الف متر مربع مقابل (٣٩٣٩) الف متر مربع لنفس الفترة من عام ١٩٩٠ أي بزيادة نسبتها ٦,٧٪ وكان نتاج ذلك حدوث زيادة في مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي لهذا العام بحوالي ٩,٢٪ ٠

رابعا : ميزان المدفوعات

تشير التقديرات الاولية الى تحسن وضع ميزان المدفوعات بشكل مرض ، اذ سينخفض عجزه الكلي من (٤٣٦) مليون دولار عام ١٩٩٤ الى حوالي (٣٢٢) مليون دولار لهذا العام أي بانخفاض نسبته حوالي ٢٦,١٪ كما انه من المتوقع ان ينخفض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من حوالي (٣٩٩) مليون دولار عام ١٩٩٤ الى حوالي (٢٧٥) مليون دولار لهذا العام أي بانخفاض نسبته حوالي ٣٠٪ ، وبذلك تصل نسبة هذا العجز الى

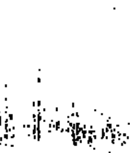
حوالي ٤,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي وهي اقل من النسبة المستهدفة في برنامج التصحيح الاقتصادي بواقع ٨٪ ٠

ويتوقع حدوث ارتفاع طفيف في عجز الميزان التجاري عما كان عليه عام ١٩٩٤ اذ من المتوقع ان تصل قيمة الصادرات من السلع بما في ذلك اعادة التصدير الى حوالي (١٧٣٠) مليون دولار مقابل مبلغ (١٤٢٤) مليون دولار لعام ١٩٩٤ بزيادة نسبتها حوالي ٢١,٥٪ ، في حين من المتوقع ان تصل قيمة المستوردات الى حوالي (٣٧٥٠) مليون دولار مقابل (٣٣٧٤) مليون دولار لعام ١٩٩٤ أي بزيادة نسبتها حوالي ١١,١٪ ، وقد ساهم في هذه الزيادة ارتفاع قيمة المستوردات الزراعية نتيجة ارتفاع اسعارها العالمية بشكل كبير ٠

ويتوقع ان يظهر ميزان الخدمات لهذا العام فائضا يقدر بمبلغ (١٤٣٨) مليون دولار مقابل (١٢٢٥) مليون دولار لعام ١٩٩٤ أي بزيادة نسبتها حوالي ١٧,٤٪ نتيجة التحسن في حجم حوالات العاملين الاردنيين في الخارج والدخل المتأتي من قطاع السياحة، اذ تظهر التقديرات الاولية ان المقبوضات من تحويلات العاملين في الخارج سوف ترتفع من (١٠٩٣) مليون دولار لعام ١٩٩٤ الى (١٢٣٠) مليون دولار لهذا العام ٠ كما ادت التطورات الاخيرة في المنطقة الى حدوث زيادة ملحوظة في المقبوضات المتأتية من قطاع السياحة اذ ارتفعت من (٥٨٢) مليون دولار لعام ١٩٩٤ الى حوالي (٧٢٣) مليون دولار لهذا العام ومن المتوقع ان يؤدي ذلك الى زيادة الدخل الصافي من هذا القطاع لهذا العام ليصل الى مبلغ (٣٢٣) مليون دولار بزيادة قيمتها (١٣٥) مليون دولار او ما نسبته ٧١,٨٪ عن عام ١٩٩٤ ٠

خامسا : المستوى العام للاسعار

تظهر الاحصاءات الرسمية الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة ان الارقام القياسية للمستوى العام للاسعار قد حافظت على استقرار ملحوظ اذ ارتفعت من (١٠٩,٧) نقطة في نهاية عام ١٩٩٤ الى (١١١,٨) نقطة في نهاية شهر تشرين اول ١٩٩٥ وبمعدل نمو بلغت نسبته لنفس الفترة حوالي ٢,٢٪ فقط ، وقد ساهم في تحقيق ذلك استقرار سعر صرف الدينار الاردني وضبط معدل نمو السيولة المحلية والمحافظة على استقرار اسعار بيع المواد التموينية الاساسية للمواطنين وترشيد الانفاق الحكومي ٠



كما تظهر بيانات البنك المركزي بان الرقم القياسي لاسعار الجملة في مدينة عمان خلال النصف الاول من هذا العام قد حافظ على استقرار نسبي اذ ارتفع من ٢٥٨,٧ نقطة كمعدل للنصف الاول من عام ١٩٩٤ الى ٢٦٧,٥ نقطة كمعدل للنصف الاول من هذا العام أي بارتفاع نسبته ٣,٤٪ .

ولدى الرجوع الى مكونات الرقم القياسي للمستوى العام للاسعار خلال العشرة اشهر الاولى من هذا العام بالمقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٩٥ يتضح ان اسعار مجموعة المواد الغذائية قد ازدادت بمعدل ٢,١٪ واسعار مجموعة السكن والنفقات المنزلية قد ازدادت بمعدل ٦,٦٪ واسعار مجموع باقي السلع وخدمات النقل والعناية الطبية والتعليمية قد ازدادت بمعدل ٧,٨٪ في حين تراجعت اسعار مجموعة الملابس والاحذية بمعدل ٠,٢٪ .

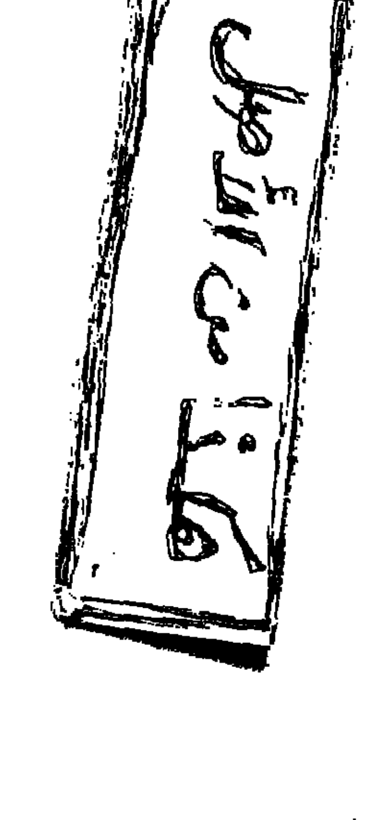
وتؤكد الاحصاءات الرسمية كما هو مبين اعلاه ان المستوى العام للاسعار مستقر وضمن حدود امنة ولا يتعرض لاية ضغوط تضخمية قد تؤثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين .

سادسا : احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية وسعر صرف الدينار الاردني

تدل احصاءات البنك المركزي ان صافي الارصدة الاجنبية لدى الجهاز المصرفي قد بلغ (١٨٩٠,٢) مليون دينار في نهاية شهر ايلول من هذا العام مقابل (١٧٣٨,٤) مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٤ أي بزيادة قيمتها حوالي (١٥٢) مليون دينار ونسبتها حوالي ٨,٧٪ ، ويقدر البنك المركزي انه ستطرأ زيادة مقبولة في حجم الاحتياطيات الرسمية من العملات الاجنبية لهذا العام بحوالي (٣٤) مليون دينار .

ان الزيادة الكبيرة في الصادرات السلعية والتحسن الملحوظ الذي حققه ميزان المدفوعات الاردني واستمرار تدفق العملات الاجنبية للاردن على نحو مرض يؤكد ان سعر صرف الدينار الاردني مناسب لغايات النمو والتصدير ، ولذا فان المؤسسات الدولية تحث على المحافظة عليه .

ويفيد البنك المركزي ان سعر صرف الدينار الاردني كان مستقرا مقابل العملات الاجنبية ومناسبا لغايات تشجيع التصدير وترشيد الاستيراد وانه قد اتجه مؤخرا الى زيادة التأكيد على تحقيق اكبر درجة ممكنة من الاستقرار في سعر صرف الدينار مقابل الدولار الامريكي لازالة التخوف ودحض الاشاعات المغرضة حول تخفيض سعر صرف الدينار .



سابعا : الائتمان واسعار الفائدة

تشير احصاءات البنك المركزي الى ان مجموع التسهيلات الائتمانية للبنوك المرخصة قد ارتفعت من (٣٢٤٨) مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٤ الى (٣٥٨٠) مليون دينار في نهاية شهر ايلول ١٩٩٥أي بزيادة نسبتها حوالي ١٠,٢٪ ، وهذا يعطي دلالة واضحة على ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي وزيادة الاقتراض لتغطية الحاجات الاستثمارية والتصديرية والاستهلاكية ، وقد رافق ذلك ارتفاع في اسعار الفائدة على الدينار سواء اسعار الفائدة التي تدفعها البنوك المرخصة على الودائع او تلك التي تتقاضاها على التسهيلات الائتمانية الممنوحة .

وقد استمر البنك المركزي في تفعيل اسلوب الادارة غير المباشرة للسياسة النقدية من خلال بيع شهادات الايداع بالدينار للبنوك المرخصة بطريقة المزاد العلني ، وقد ادى هذا الاسلوب الى ضبط معدل السيولة خلال الثلاثة ارباع الاولى من هذا العام عند مستوى ٦,٢٪ ولاضفاء مزيد من المرونة على هذا الاسلوب ، يقوم البنك المركزي باعادة شراء شهادات الايداع التي يصدرها .

ثامنا : سوق رأس المال وسوق العقار

لم يرافق النمو في النشاط الاقتصادي الحقيقي أي تحسن في اوضاع سوق عمان المالي اذ استمر التراجع في حجم التداول والانخفاض في اسعار الكثير من الاسهم المتداولة ، وتشير التقارير الصادرة عن سوق عمان المالي ان قيمة الاصدارات من الاسهم والسندات في السوق الأولي خلال العشرة اشهر الاولى من هذا العام ١٩٩٥ قد بلغت (٣١٧,٥) مليون دينار مقابل (٤١٠,٥) ملايين دينار لنفس الفترة من عام ١٩٩٤ أي بتراجع نسبته ٢٢,٦٪ .

اما فيما يتعلق بالسوق الثانوي فقد بلغ حجم التداول فيه خلال العشرة اشهر الاولى من هذا العام ١٩٩٥ (٣٧١,٢) مليون دينار مقابل (٤٢٠,٨) مليون دينار لنفس الفترة من عام ١٩٩٤ أي بتراجع نسبته ١١,٨٪ ، وعلى صعيد الاهمية النسبية ، فقد حقق قطاعا الصناعة والبنوك والشركات المالية حجم تداول مقداره (٢٦٢,٣) مليون دينار .

ويظهر الرقم القياسي المرجح لاسعار الاسهم حدوث تحسن طفيف في حين يظهر الرقم القياسي غير المرجح تراجعا ملحوظا .

وبالرغم من تراجع قيمة تداول الاوراق المالية في السوق الأولي والثانوي ، فقد شهد سوق العقار نشاطا مرتفعا اذ بلغت قيمة العقارات التي تم تداولها حوالي (٨٠١) مليون دينار خلال الاحد عشر شهرا الاولى من هذا العام مقابل حوالي (٦٦٧) مليون دينار لنفس الفترة من عام ١٩٩٤ أي بزيادة نسبتها ٢٠٪ ، وبلغ عدد العقود (٦٢٤٥٢) عقدا بزيادة نسبتها حوالي ٣٪ لنفس الفترة من عام ١٩٩٤ ، ورافق ذلك ارتفاع الايرادات من رسوم تسجيل الاراضي بنسبة ١٧,٨٪ وضريبة بيع العقارات بنسبة ٢٧,٥٪ .

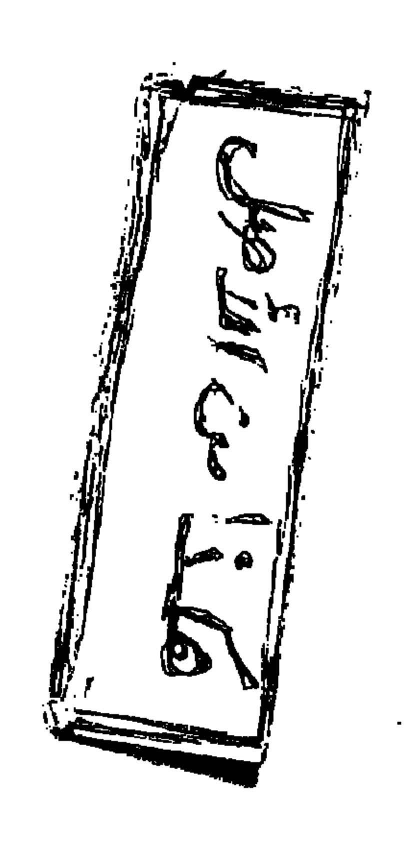
تاسعا : البطالة والفقر

تقوم دائرة الاحصاءات العامة باجراء مسوحات سنوية للعمالة والبطالة لتحديد معدلات البطالة للاردنيين في الاعمار ١٨ سنة فأكثر وتدل نتائج هذه المسوحات ان معدل البطالة قد ارتفع من ١٧,٣٪ عام ١٩٩١ الى ١٩,٢٪ عام ١٩٩٣ وذلك بسبب عودة الاردنيين العاملين في الخارج وتجميد العمل بقانون خدمة العلم .

كما تشير نتائج هذه المسوحات الى ان معدل البطالة قد انخفض الى ١٥,٥٪ عام ١٩٩٤ والى ١٥٪ عام ١٩٩٥ . وتبين هذه المسوحات ان معدل البطالة في الاناث اعلى منه في الذكور وقد انخفض في الذكور من ١٣,٢٪ عام ١٩٩٤ الى ١٢,٦٪ عام١٩٩٥ . اما بالنسبة الى الإناث فقد انخفض من ٢٩,٥٪ عام ١٩٩٤ الى ٢٩,١٪ عام ١٩٩٥ . وفي حالة استبعاد اثر المتقاعدين من قوة العمل فان معدلات البطالة ستنخفض بين الذكور من ١٢,٦٪ عام ١٩٩٤ الى ١٢,١٪ عام ١٩٩٥ وبين الاناث من ٢٩,٤٪ عام ١٩٩٤ الى ٢٩٪ عام ١٩٩٥ مع انخفاض اجمالي معدل البطالة من ١٥٪ عام ١٩٩٤ الى ١٤,٦٪ عام ١٩٩٥ .

وبالرغم من ان معدلات البطالة على المستوى الوطني قد انخفضت من ١٩,٢٪ عام ١٩٩٣ الى ١٥٪ عام ١٩٩٥ ، فما زالت مستويات هذه المعدلات مرتفعة ، ويبدو ان الاقتصاد الوطني اوجد فرص عمل جديدة نتيجة نموه المرضي الا ان جزءا كبيرا من فرص العمل هذه تذهب الى العمالة الوافدة بسبب عزوف العاملين الاردنيين عن القبول بفرص العمل المتاحة والاجور المعروضة .

اما فيما يتعلق بالفقر فتدل نتائج المسوحات والدراسات التي صدرت عام ١٩٩٣ ان نسبة الفقر المطلق لعام ١٩٩٢ قد بلغت ٢١,٣٪ على اساس ان دخل الاسرة الشهري



للفقر المطلق هو (١١٩) دينار للاسرة التي تدفع ايجار شهريا لسكنها و (٩٧) دينار للاسرة التي لا تدفع ايجارا لسكنها .

لقد اتخذت الحكومة خلال السنوات ١٩٩٣- ١٩٩٥ اجراءات ملموسة لتحسين اوضاع الموظفين مدنيين وعسكريين ومتقاعدين تقدر كلفتها لعام ١٩٩٥ بحوالي (١٥٠) مليون دينار ، كما وفرت مبالغ اضافية لكل من صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل من مصادر محلية وخارجية ، ومن المؤكد ان زيادة الانفاق الحكومي لتحسين اوضاع الموظفين بالاضافة الى ارتفاع معدل دخل الفرد من (٩٤٨) دينار عام ١٩٩٢ الى حولي (١٠٩٠) دينار لهذا العام سيسهم في التخفيف من وطأة الفقر .

وسوف تستمر الحكومة في تحسين مستوى دخول المواطنين اذ ان مشروع قانون الموازنة العامة الذي بين ايديكم تضمن حوالي (٨٠) مليون دينار لتغطية كلفة الزيادت السنوية وتحسين اوضاع الموظفين مدنيين وعسكريين وكلفة زيادة تحسين اوضاع قدامى المتقاعدين وعلاوات المعلمين والفنيين في بعض الاجهزة الحكومية وزيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية .

عاشراً : المالية العامة

استمرت الحكومة في تبني نهج الاصلاح المالي واتباع سياسات مالية متوازنة لزيادة الاعتماد على الذات في المالية العامة مما ادى الى تخفيض عجز الموازنة العامة قبل المنح والمساعدات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٦,٣٪ لعام ١٩٩٤ الى حوالى ٤,٨٪ لهذا العام وزيادة مساهمة الايرادات المحلية في تغذية المدخرات الوطنية وتمويل الاستثمار الوطني ، ويقدر ان تساهم الموازنة العامة لهذا العام بما نسبته ١٠,٧٪ في المدخرات المحلية وما نسبته حوالي ٢٠٪ في الاستثمار .

لقد استمر التحسن في الاداء المالي لهذا العام بالمقارنة مع عام ١٩٩٤ حيث يقدر ان تصل الايرادات المحلية لهذا العام الى حوالي (١٤٩٩) مليون دينار او ما نسبته ٣٢,٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي مقابل حوالي (١٢٩٧) مليون دينار او ما نسبته ٣٠,٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٤ بزيادة نسبتها حوالي ١٥,٦٪ .

ويقدر ان تصل النفقات الجارية لهذا العام حوالي (١٢٢٥) مليون دينار او ما نسبته ٢٦,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي مقابل (١١١٣,٤) مليون دينار لعام ١٩٩٤ او ما نسبته

٢٦,٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي أي بزيادة نسبتها حوالي ١٠٪ في حين ان نسبة نمو الايرادات المحلية بلغت حوالي ١٥,٦٪ .

اما بالنسبة للنفقات الرأسمالية فمن المتوقع ان تصل هذا العام حوالي (٣٨٨) مليون دينار او ما نسبته ٨,٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي مقابل حوالي (٣١٧) مليون دينار لعام ١٩٩٤ بزيادة نسبتها (٢٢,٤٪) مما يظهر تحسنا ملموسا في قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الاستثمارات الحكومية .

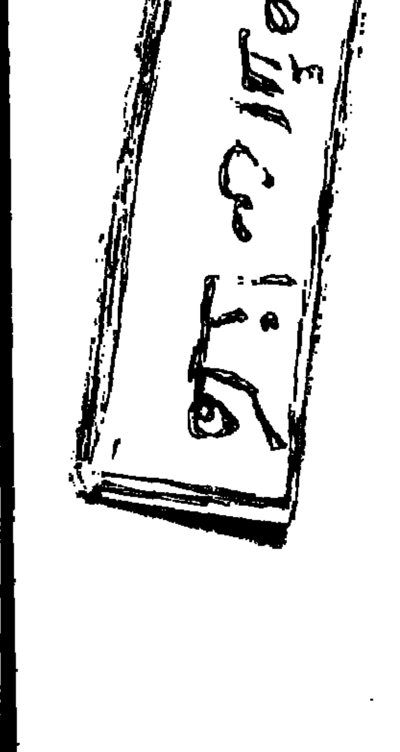
وبذلك يكون عجز الموازنة قبل المنح والمساعدات المتوقع لهذا العام حوالي (١١٤) مليون دينار مقابل مبلغ (١٣٣,٤) مليون دينار لعام ١٩٩٤ بانخفاض نسبته حوالي ١٤,٥٪ . ويتوقع ان يرتفع وفر الموازنة الجارية لهذا العام ليصل الى حوالي (٣٨٣) مليون دينار مقابل حوالي (٢٨٧) مليون دينار لعام ١٩٩٤ أي بزيادة نسبتها حوالي ٣٣,٤٪ وقد ادى ذلك الى زيادة المدخرات الحكومية ، علما بان الارقام اعلاه لا تشمل فوائد صندوق التسلح التي لا ترصد في قانون الموازنة العامة .

حادي عشر : المديونية الخارجية

حقق الاردن خلال السنوات الخمس الماضية انجازات مرضية في مجال ادارة المديونية الخارجية وتخفيضها بالارقام المطلقه وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي اذ انخفض الرصيد المسحوب من القروض الخارجية من (٧٦١٥) مليون دولار عام ١٩٩٠ الى (٥٩٠٦) مليون دولار في نهاية شهر تشرين ثاني من هذا العام باستثناء الفوائد التي خضعت لاعادة الجدولة لعام ١٩٩٥ . وبذلك انخفضت نسبة هذه المديونية الى الناتج المحلي الاجمالي من ١٩٠٪ عام ١٩٩٠ الى حوالي (٩١٪) لهذا العام . وقد ساهم في ذلك النمو الملحوظ الذي حققه الناتج المحلي الاجمالي والادارة الحذرة للمديونية والسياسات التي اتبعت لتخفيض حجمها من خلال شراء الدين واعادة هيكلته وترشيد الاقتراض الجديد . كما ساهم في ذلك الغاء بعض الدول لجزء من ديونها المستحقة على الاردن وبشكل خاص الديون الامريكية البالغة حوالي (٦٤٠) مليون دولار ، كما تم تحقيق النتائج الايجابية التالية:

١) تخفيض المعدل السنوي لتسديد اقساط القروض الخارجية للسنوات ١٩٩٢ - ٢٠٠٠ من (٦٢٢) مليون دولار الى معدل سنوي مقداره (٥٠٤) مليون دولار للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ .

٢) تخفيض معدل الفائدة المرجح على القروض المسحوبة من ٦,٦٪ عام ١٩٩١ الى



٤,٦٧٪ عام ١٩٩٥ نتيجة التغيير الهيكلي في المديونية الخارجية باستبدال القروض التجارية بقروض ميسرة .

وقد حدث تحسن ملحوظ في انخفاض اعباء خدمة المديونية الخارجية اذ يتوقع ان تبلغ قيمة الاقساط والفوائد التي ستدفع خلال عام ١٩٩٥ (٥٠٢) مليون دولار او ما نسبته ١٠,٥٪ من قيمة الصادرات من السلع والخدمات مقارنة بمبلغ (٥١٥) مليون دولار او ما نسبته حوالي ١٣,٧٪ من الصادرات لعام ١٩٩٤ . علما بأن النسب المأمونة المتعارف عليها والخاصة بخدمة المديونية الخارجية هي في حدود ١٥٪ .

ان تخفيض المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وتخفيض اعباء خدمتها السنوية ساهم بشكل فاعل في تحسين ملاءة الاردن الائتمانية وعزز مكانته الاستثمارية في الاسواق المالية الاقليمية والدولية كما نوهت بذلك الهيئات الدولية المتخصصة في تقييم الملاءة المالية حين دراستها لملاءة الاردن الائتمانية ، كما يؤكد التقييم ان لدى الاقتصاد الوطني القدرة الكبيرة على خدمة ديونه الخارجية مما يعزز الثقة الدولية بجهود الاردن التصحيحية وامكاناته على التكيف والنمو المتواصل والمحافظة على استقرار السياسات المالية .

وستستمر الحكومة في اتخاذ الاجراءات التي تساعد على تخفيض حجم المديونية الخارجية والتخفيف من اعبائها بشتى الوسائل المتاحة وعلى كافة الاصعدة مع تكثيف الاتصالات الثنائية مع مختلف الدائنين لتحقيق ذلك .

ثاني عشر : المديونية الداخلية وخدمتها

لقد سعت الحكومة خلال عام ١٩٩٥ لتخفيض المديونية الداخلية والحد من اعبائها على الموازنة العامة اذ تشير البيانات الاولية ان رصيد الدين العام الداخلي سيبلغ حوالي (٨٣٧,٢) مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٥ مقابل (١٠٨٩,٤) مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٤ بانخفاض قيمته (٢٥٢,٢) مليون دينار أي ما نسبته ٢٣,٢٪ وبذلك انخفضت نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي من (٢٦٪) عام ١٩٩٤ الى ١٨,١٪ لهذا العام .

ان تخفيض حجم المديونية الداخلية بشكل كبير ادى الى تخفيف اعبائها وساهم في توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص لتلبية متطلبات عمليات التنمية الاقتصادية الوطنية ، علما بان الهيئات الدولية المتخصصة في تقييم الملاءة المالية قد اشادت ايضا بهذا الانجاز الذي تحقق

بفضل السياسات المالية والضريبية في الاردن ،

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

يتوقع ان تستمر التوجهات التي تسود الاقتصاد الوطني هذا العام خلال العام القادم بما في ذلك زيادة النشاط الاقتصادي بنسب مرضية وفيما يلي استعراض لاهم المؤشرات الاقتصادية المتوقعة لعام ١٩٩٦ :

١) تقدر زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بحوالي ٦,٥٪ وستساهم حزمة التشريعات الاقتصادية الاصلاحية في ذلك ، وسيكون لكل من قطاعي السياحة والصناعة والتعدين المساهمة الفاعلة في تحريك عجلة الاقتصاد اذ من المتوقع ان تشرع بعض المشاريع الكبيرة في الانتاج خلال عام ١٩٩٦ ،

٢) يتوقع ان يشهد قطاع الانشاءات نموا مناسبا خلال العام القادم يقوده قطاع الانشاءات الحكومية مع استمرار نشاط بناء المساكن عند مستوياته الحالية ،

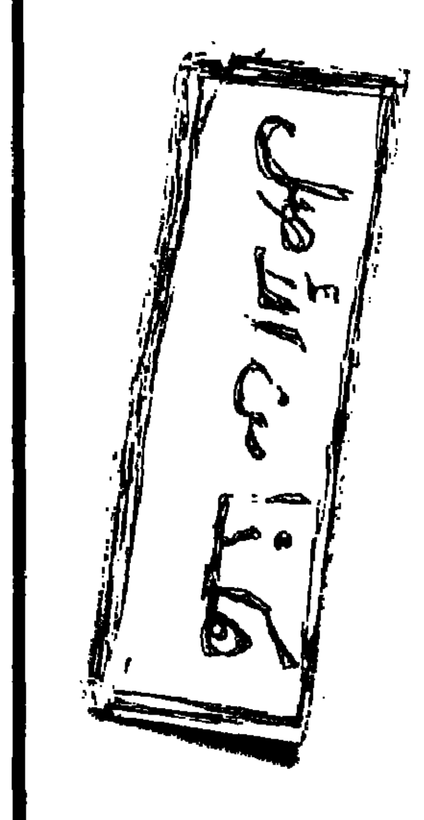
٣) من المنتظر ان تستمر الصادرات الوطنية في النمو بنسب اكثر اعتدالا خلال عام ١٩٩٦ وسيعتمد نمو الصادرات الى حد كبير على قدرة الاردن على الاستفادة من الفرص التي توفرها مرحلة السلام وزيادة التصدير الى مناطق الحكم الذاتي ، في حين من المتوقع ان يشهد عام ١٩٩٧ استئناف النمو في حجم الصادرات الوطنية نتيجة شروع المشاريع الجديدة في الانتاج التصديري وخاصة صناعة الاسمدة ،

٤) يتوقع ان تستمر المستوردات في النمو سواء بالقيمة او بالكمية ويعتمد معدل نموها على تطور اسعارها العالمية ،

٥) يتوقع استمرار التحسن في وضع ميزان الخدمات بسبب النمو المنتظر في قطاع السياحة ، ومحافظة تحويلات العاملين في الخارج على مستوياتها المرتفعة ،

٦) ستستمر الحكومة في بناء احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية لتصبح كافية لتغطية المستوردات لمدة ثلاثة اشهر وذلك من خلال الحصول على تسهيلات اضافية من المؤسسات الدولية بحوالي (٥٠٠) مليون دولار خلال عام ١٩٩٦ وسيسهم ذلك في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني ،

٧) يتوقع ان يستمر الاستقرار النسبي في المستوى العام للاسعار عند حدوده الحالية بما لا يتجاوز ال ٤٪ ،



٨) يقدر ان يرتفع حجم المديونية الخارجية بسبب زيادة الاقتراض لدعم ميزان المدفوعات الاردني وزيادة احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية ،

٩) يتوقع ان يشهد سوق عمان المالي تحسنا في حجم التداول واسعار الاسهم استجابة لتخفيض العبء الضريبي الذي سيؤدي الى تحسين الربحية وزيادة نسبة العائد الى القيمة السوقية ،

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ارجو ان اوضح تاليا اهم المرتكزات لمشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٦ :

١) الاستمرار في تبني سياسة الاعتماد على الذات بتخفيض عجز الموازنة العامة ،

٢) تقليص الاستهلاك الحكومي من خلال ضبط الانفاق الجاري والذي ينعكس بدوره على زيادة في المدخرات الوطنية ،

٣) توجيه الموارد الذاتية نحو الانفاق الاستثماري من خلال زيادة مخصصات المشاريع الرأسمالية مع التركيز على توفير البنية التحتية للاقتصاد الوطني ،

٤) دعم قطاع الشباب والحركة الشبابية والرياضية في ضوء سياسة الحكومة في هذا المجال ،

٥) ايلاء قواتنا المسلحة الباسلة واجهزتنا الامنية والدفاع المدني – العيون الساهرة على امن البلد واستقراره -- كل الاهتمام بتوفير المخصصات اللازمة لتطوير قدراتها ، وتنمية كفاءاتها ، لتمكينها من القيام بواجبها ودورها المتميز ،

٦) تحسين الظروف المعيشية للعاملين في اجهزة الدولة المدنية والعسكرية ضمن الموارد المحلية المتاحة والاستمرار في تحسين اوضاع المتقاعدين المدنيين والعسكريين ،

٧) العمل على ترشيد استهلاك المواد التموينية الاساسية وايصال الدعم الى الفئات صاحبة الاستحقاق بشكل عادل ،

٨) مواصلة الجهود المكثفة لتطوير الاجهزة الادارية وتدريبها وتفعيل دورها ورفدها بالكفاءات والوسائل الحديثة لرفع مستوى الاداء وتعزيز قدرتها الانتاجية ،

٩) مواصلة الحكومة في محاربة الفقر والمساهمة في حل مشكلة البطالة والحد من اثارها السلبية باعطاء الاولوية للمشاريع الرأسمالية المكثفة للعمالة والاستمرار في دعم كل من صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية مع التركيز على تأهيل الفقراء

واعدادهم للمشاركة الاقتصادية بدلا من الدعم النقدي المباشر ٠

١٠) الاستمرار في التوجه نحو اقتصاديات السوق لمواكبة متطلبات المرحلة القادمة بحيث يقتصر دور القطاع العام على التوجيه والمراقبة والتشريع وتقديم الخدمات الاساسية اللازمة للقطاع الخاص للقيام بالمشاريع الانتاجية الداعمة للاقتصاد الوطني وتوفير الخدمات بشكل اسرع وبكلفة اقل ٠

١١) البدء في تبني مفهوم موازنة البرامج والاداء حيث تم تبويب مشروع هذا القانون ولاول مرة وفقا لمفهوم موازنة البرامج والاداء تسهيلا لقياس انجازات الحكومة وفق معايير محددة والانتقال من التقييم المالي الى تقييم مردود الانفاق الحكومي من حيث الانجاز وتحقيق الاهداف بالاضافة الى تضمين كل فصل من فصول الموازنة جميع النفقات المتعلقة به سواء داخل الموازنة او خارجها لاظهار حجم الانفاق الكلي لها ٠

معالي الرئيس

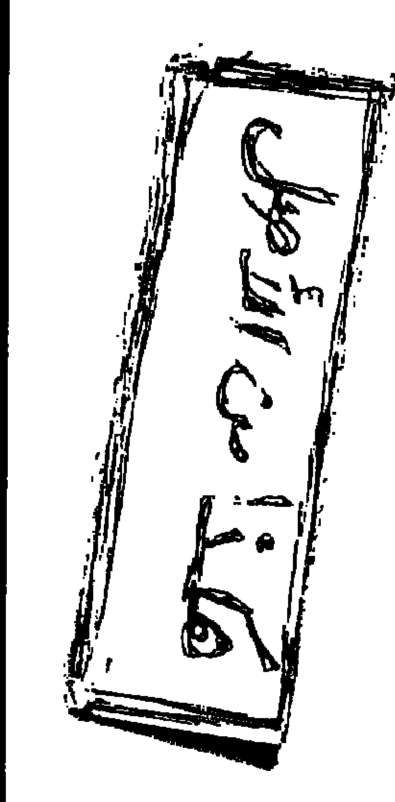
حضرات النواب

في ضوء المرتكزات والتوجهات المبينة اعلاه تم تحديد ابعاد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦ المبينة تفاصيلها في الجدول الملحق بهذا الخطاب ٠ وفيما يلي عرض لاهم العناصر الرئيسة لهذا المشروع :

١) قدرت الايرادات العامة بما فيها المنح والمساعدات الخارجية لعام ١٩٩٦ بمبلغ (١٧٤٥) مليون دينار بزيادة نسبتها ٤,٣٪ عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٥ ٠ كما قدرت الايرادات المحلية بمبلغ (١٥٨٢) بزيادة نسبتها ٩٪ عن عام ١٩٩٥ بعد استبعاد اثر اخراج موازنة مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية من قانون الموازنة العامة ٠

وتغطي الايرادات المحلية ما نسبتة حوالي ٩٠,٧٪ من اجمالي النفقات الجارية والرأسمالية لهذا العام مقابل ٨٧,٢٪ كمقدر لعام ١٩٩٥ على الرغم من زيادة مخصصات النفقات الرأسمالية بشكل مرض ٠

٢) قدرت النفقات العامة (جارية ورأسمالية) بمبلغ (١٧٤٥) مليون دينار بزيادة نسبتها ١١,٥٪ عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٥ منها مبلغ (١٣٠٤,٦) مليون دينار للنفقات الجارية بزيادة نسبتها ٨,٣٪ عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٥ ومبلغ (٤٤٠,٤) مليون دينار للنفقات الرأسمالية بزيادة نسبتها ٢٢,٢٪ عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٥ ٠ كل



ذلك بعد استبعاد تأثير اخراج موازنة مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية من مشروع القانون ٠

٣) جاء تقدير الايرادات العامة ليغطي النفقات العامة المقدره لعام ١٩٩٦ ٠ وبذلك فقد جاء مشروع قانون الموازنة متوازنا وفي حال استبعاد المنح والمساعدات يصبح عجز الموازنة المقدر لعام ١٩٩٦ (١٦٣) مليون دينار مقابل (٢١٥) مليون دينار كمقدر لعام ١٩٩٥ أي بانخفاض نسبته ٢٤,٢٪ ويمثل هذا العجز ما نسبته ٣,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي ٠

٤) قدرت موازنة التمويل بمبلغ (٤٨٦,٢) مليون دينار منها (٢٧٠,٤) مليون دينار لتسديد اقساط القروض الداخلية والخارجية والرصيد لتخفيض جزء من العجز المتراكم من سنوات سابقة ٠

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لا يسعني في نهاية حديثي الا ان اتقدم بالشكر والعرفان الى جميع الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات الدولية التي ساهمت في دعم مسيرة اقتصاد هذا البلد وكانت عونا للمجهود الوطني للوصول الى مرحلة النمو الصحي المتواصل الذي ما كان يتحقق لولا تكاتف الجهود والتعاون المشترك بين جميع افراد المجتمع بقطاعاته المختلفة ٠

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

تفيد دروس التاريخ الاقتصادي بان النمو الصحي المتواصل يتطلب اعتماد قواعد مالية سليمة ، ولا يكفي ان تنفق الحكومة اقل بل عليها ان تحسن ما تنفق ٠ وهذا مانسعى اليه ٠ وكلنا امل وتفاؤل بان ننطلق من مرحلة النمو المتواصل وندخل في مرحلة يسودها الرخاء الاقتصادي والحياة الكريمة لجميع فئات المواطنين ٠

ان الحكومة وهي تقدم لمجلسكم الكريم مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦ لتتطلع الى التعاون المثمر والبناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لدراسة هذا المشروع واقراره ليأتي خير عون في رفد مسيرة التنمية وتحقيق المزيد من الرفاء والطمأنينة والاستقرار لهذا البلد الخير ٠

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

يجيء تقديم مشروع هذا القانون بعد نجاح الاردن في تجاوز الازمات الاقتصادية التي مرت به ودخول اقتصاده مرحلة النمو المتواصل في فترة قصيرة نسبيا بفضل تكاتف كافة الجهود بقيادة سيد البلاد الحكيمة ورعايته الحثيثة وتوجيهاته السامية وعزمه الاكيد على بناء نهضة هذا البلد وتعزيز استقرار ، ولا يفوتني في هذا المجال الا ان اتقدم بالشكر والتقدير لسمو ولي العهد الامير الحسن على الجهد الموصول والرعاية المستمرة التي يوليها سموه لمسيرة الاردن التنموية ، املا من الله سبحانه وتعالى ان يحفظ الحسين المفدى وسمو ولي عهده الامير الحسن ذخرا للوطن وان يهدينا جميعا لما يحبه ويرضاه انه نعم المولى ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله

اشكر معالي وزير الماليه الاستاذ باسل جردانه . البند الذي يليه الزملاء الافاضل على جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

ب . احالة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦ ، على اللجنة المختصة .

معالي رئيس المجلس :

هل يري المجلس الكريم تحويل هذا المشروع على اللجنة الماليه ؟

يحال على اللجنة الماليه .

الزملاء الافاضل اود ان الفت الانتباه بان لجنة الرد على خطاب العرش من المتوقع ان تفرغ اعمالها هذا اليوم والتزاماً في المدة الدستوريه احدد يوم السبت القادم الساعه العاشره موعد اجتماع المجلس الكريم لمناقشة الرد على خطاب العرش واذكر باجتماع اللجان الدائمه بعد نهاية هذه الجلسه لاختيار رؤسائها ومقرريها .

السيد الامين العام :

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسه القادمه .

معالي رئيس المجلس :

عينت يوم السبت القادم الساعه العاشره صباحاً . ارفع الجلسة وشكراً لكم

(انتهت الجلسة)

امين عام مجلس الامه	**رئيس مجلس النواب**
	المهندس
حكم خير	**سعد هايل السرور**